



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دراية * أدرار *

كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم علوم التسيير - تخصص مالية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس بعنوان:

اليات التدقيق المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية

تحت إشراف الأستاذ :

من إعداد الطالبين:

www.bahr-ansab.com ... موقع بحر الانساب

السنة الجامعية: 1430هـ - 1431هـ

2009م-2010م

المقدمة :

يعتبر تاريخ المحاسبة مرآة تعكس تاريخ الحضارة الإنسانية فكلما تقدمت الحضارات الإنسانية كلما تقدمت المحاسبة و تطورت نظمها، فنجد أن المحاسبة ظهرت بظهور الحضارة الأولى في مصر القديمة، فكان يتم تسجيل كل العمليات في دفاتر تحوي المبالغ وأسماء أصحابها .

ثم ظهور نظام القيد المزدوج الذي يقتصر على إيضاح العمليات بالنسبة للغير دون إظهار الأثر الذي تتركه على أصول وخصوم المشروع ،وبعدها تطور هذا النظام تبعاً لتطور التجارة الداخلية والخارجية ابتداء من القرن الخامس عشر إلى ان تم التوصل إلى طرق تسجيل ناجعة من الناحية المحاسبية والقانونية ، فظهرت المحاسبة المنظمة واستخدام نظم محكمة لمراجعة الحسابات العامة.

فمن هنا بدأت تظهر المراجعة خاصة مع ظهور مؤسسات اقتصادية كبيرة الحجم، متعددة المصالح شركات المساهمة، و ظهور المؤسسات المالية كالبنوك مما أدى إلى توسع نطاق المراجعة ، وأصبحت الحاجة ملحة لها وذلك للحفاظ على أموال المؤسسة وحقوق المساهمين.

ومن أجل ضمان التسيير الجيد للمورد البشري والطبيعي والمالي داخل المؤسسة واختيار القرارات الرشيدة في الوقت المناسب بكل موضوعية وعقلانية ، كان يجب أن تنتهج الأساليب العلمية الدقيقة لوضع المؤسسة في المسار الصحيح لتحقيق التوازن المالي و الاقتصادي لها، فأصبحت هذه الأخيرة تستوجب استعمال نظام رقابة داخلية و ذلك لتسهيل عملية القيام بوظيفة المراجعة ،المتتمثلة في تقييم هذا النظام و إعطاء رأي فني محايد حول صدق و شرعية الحسابات، ونظراً للدور الفعال للمراجعة المحاسبية ارتكز موضع بحثنا .

الإشكالية :

وفي إطار بحث المؤسسة عن نظام لتنظيم تعاملاتها والتدفقات التي تجري في داخلها او مع محيطها اختارت من بينها الأنظمة المختصة بدراسة التدفقات الإحصائية ، فكانت المحاسبة أداة للتسيير ومصدر للمعلومات الأساسية لكل العمليات التي تجرى بين مختلف العملاء الاقتصاديين، إلا انه لابد من وجود أداة لتقييم هذه الأنظمة التي تعد مصدر للمعلومات الا وهي المراجعة المحاسبية.

ان المراجعة هي أساس كل معلومة تقدم إلى العملاء وملاك المؤسسة ،كما نعلم ان المراجعة تمر بالتقييم المبني لنظام الرقابة الداخلية التي بدونها لا يمكن للمراجع ان يقوم بأي فحص لقائمة من للقوائم المالية . لابد ان تعطي المراجعة صورة صادقة عن عناصر الأصول والخصوم للمؤسسة ،ولكي نصل إلى هذه الصورة يجب علينا تجسيد الجانب النظري والمتمثل في المبادئ والمعايير الأساسية للمراجعة. ومما سبق ذكره ارتأينا ان تكون إشكالتنا تصب في السياق التالي. نقوم بطرح الإشكالية:

• ما مدى فعالية المراجعة في عكس الصرة الصادقة لحسابات المؤسسة؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية و ذلك للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع

✓ ما مفهوم المراجعة ؟

✓ ما هي آليات المراجعة ؟

✓ كيف تتم مراجعة عناصر القوائم المالية ؟

فرضيات البحث:

للإجابة على الأسئلة السابقة ننطلق من الفرضيات التالية:

1 -المراجعة فهي فحص دوري يقوم به شخص محترف ومحايذ لغرض إعطاء رأي شخصي محايد مدعم بأدلة و براهين حول صدق و شرعية الحسابات و كذا القوائم المالية و البيانات المحاسبية.

2 -ان المراجعة تجري وفق منهجية ومعايير باستعمال وسائل وأدلة إثبات .

3 - ان مراجعة عناصر القوائم المالية تكون وفق :

- مراعاة مدى تطبيق المبادئ المحاسبية والتأكد منها.

- التأكد من صحة التسجيل المحاسبي.

- مقارنة الحسابات ببعضها البعض.
- التحقق من الوثائق التي تثبت صحة المبالغ المسجلة .

أهمية الموضوع:

إن أهمية الموضوع تتمثل في تبسيط وظيفة من وظائف المؤسسة الحديثة و تسليط الضوء عليها و ذلك باستعراض مختلف المراحل للقيام بها.

أهداف الموضوع:

إن الأهداف التي نسعى للوصول إليها من خلال الدراسة لهذا الموضوع، هو إظهار فعالية كل من المراجعة الحاسبية في دعم التسيير الجيد للمؤسسة و إعطاء الصورة الحقيقية و الدور الذي تلعبه المراجعة في تقديم الإرشادات لمتخذي القرارات.

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الدوافع التي دفعتنا للقيام بهذا البحث:

1. دوافع ذاتية:

- التخصص الدراسي وعلاقته بالموضوع المختار.

- الميل الطبيعي إلى احتراف مهنة المراجعة.

- إثراء المكتبة بالمراجع حول الموضوع .

2. دوافع موضوعية :

- توضيح الأعمال التي يقوم بها المراجع أثناء مهمته

- أهمية و مكانة المراجعة المحاسبية في المؤسسة.

صعوبات البحث :

لقد وجهنا أثناء اعدنا لهذا البحث بعض الصعوبات من حيث تعسر وجود مؤسسة اقتصادية للقيام بدراسة تطبيقية من اجل إثراء معارفنا وهذا لعدم تضمن وظيفة المراجع ضمن هيكلها الإداري.

وان وجدت فتكون على مستوى المديرية أو الوكالات الوطنية للقطاع .

كما كان لشح المراجع اثر على الموضوع مما اوجب علينا البحث عن المعلومة خارج رفوف المكتبة.

المنهجية المتبعة:

يتميز هذا الموضوع بصفة العمومية كون ان المعلومات التي يحتويها هذا البحث متعارف عليها وهي سارية المفعول في حياتنا اليومية ، إضافة إلى ان هذا الموضوع يتناول منهج علمياً ، كون المراجعة علم قائم بحد ذاته ، لذلك تم استخدام المنهج الوصفي .

خطة وهيكل المذكرة:

للإجابة عن الإشكالية المذكورة واختبار فرضياتها والوصول إلى إبراز أهميتها وتحقيقاً لأهداف الدراسة اقتضت الضرورة تقسيم موضوع المذكرة إلى ثلاث فصول .

الفصل الأول يحمل مفاهيم عامة حول المراجعة ، ويتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث ، حيث بدأنا في المبحث الأول بماهية المراجعة و الذي يشمل تعاريف مختلفة للمراجعة وكذا التطور التاريخي لها، وأهمية المراجعة وأهدافها ، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى مبادئ المراجعة وأنواعها .

أما المبحث الثالث حمل في طياته معايير المراجعة و الشكليات المتعلقة بالمراجع من حيث مؤهلاته ، تعيينه وإتعا به ، حقوقه وواجباته والمسؤولية التي عليه.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه آليات المراجعة في مبحثين ، ففي المبحث الأول تم التطرق إلى المنهجية العامة للمراجع و التي تشتمل على اكتساب المعرفة العامة حول المؤسسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية لها ، وكذا تنفيذ مهمة المراجع وفي الأخير إعداد التقرير .

و في المبحث الثاني تم التطرق إلى التقنيات و الوسائل لجمع أدلة الإثبات في المراجعة.

في الفصل الثالث تم التطرق إلى كيفية مراجعة عناصر القوائم المالية من حيث التحقق من حسابات الأصول والخصوم وحسابات التسيير للمؤسسة .

الفصل الأول — مفاهيم عامة حول المراجعة

تمهيد:

إن التطور الكبير الذي شهدته المؤسسة عبر الزمن وكذا التطور في مجال العلاقات الاقتصادية وتوسع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها، جعل المؤسسة تتعامل مع عدة أطراف مختلفة وهيئات لها مصالح بشكل مباشر أو غير مباشر في المؤسسة، مما أوجب على المؤسسة تبني وظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي تسمح لها بإبلاغ المتعاملين بكل التطورات داخل المؤسسة وكذا النشاطات التي تقوم بها. ولكي تقوم هذه المهمة على أكمل وجه، وجب أن تتمتع هذه الأخيرة بصفة الحياد والموضوعية في إيصال مختلف التقارير للعملاء، وعلى هذا الأساس نشأت المراجعة لمساعدة المؤسسة على تلبية هذه المتطلبات.

وسوف نتناول في هذا الفصل:

- 1 - ماهية المراجعة
- 2 - مبادئ المراجعة وأنواعها
- 3 - معايير المراجعة والشكليات المتعلقة بالمراجع

المبحث الأول : ماهية المراجعة

لقد كان لظهور الثورة الصناعية أثر كبير على الأنشطة الاقتصادية من حيث تنظيمها وعملها بحيث يظهر هذا جلياً من خلال انفصال الملكية عن التسيير على خلاف ما كان سابقاً ، وبالتالي لم يعد للمالك أي دخل في المؤسسة من ناحية تسييرها ومراقبتها، بحيث أصبح لا يتطلع بشكل مباشر وكافي على واقع المؤسسة الحقيقي وكذا وجهة رأس ماله المساهم به في المؤسسة، فأصبح من الضروري وجود طرف ثالث محايد كواسطة بينه وبين المؤسسة يطلع من خلالها المتعاملين على حالة المؤسسة ، وفي نفس الوقت يقدم النصح للإدارة من أجل تصحيح الأخطاء والتلاعبات التي قد تحدث، وهذا عن طريق المراجعة التي يقوم بها في المؤسسة بالاعتماد على وسائل وإجراءات خاصة.

وفي هذا المبحث الأول نتطرق إلى :

1- التعاريف المختلفة للمراجعة

2 - التطور التاريخي للمراجعة

3 - أهمية المراجعة وأهدافها

المطلب الأول: التعاريف المختلفة حول المراجعة

التعريف الأول: التدقيق علم يتمثل في مجموعة المبادئ و المعايير والقواعد والأساليب ، التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمشروع بهدف إبداء رأي فني محايد في تعبير القوائم المالية الختامية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة و عن مركزه المالي في نهاية فترة محددة .

و منه يتضح أن التدقيق علم له مبادئ ومعايير وقواعد متعارف عليها بين أصحاب هذه المهنة وحاولت المنظمات المهنية و الجمعيات العلمية للمحاسبين و المراجعين إرساءها خلال حقبة طويلة من الزمن، كما أن للتدقيق طرقه و أساليب و إجراءاته التي تنظم عمل المدقق في فحصه لأنظمة الرقابة الداخلية و محتويات الدفاتر و السجلات المالية، وللتدقيق أهداف تتمثل في الحكم على مدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة وعن مركزه المالي مدة محددة .

و تشمل عملية التدقيق¹:

1-الفحص: و هو التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها.

2-التحقيق: وهو إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية ،كتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معينة .

3- التقرير: وهو بلورة نتائج الفحص والتدقيق وإثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية .

التعريف الثاني : معنى كلمة المراجعة لغويا هو التأكد من صحة أي عمل من الأعمال بفحصه وإعادة دراسته، لكن هناك فرع من فروع الدراسات المحاسبية والمالية يسمى عادة باسم المراجعة، في هذه الحالة تكتسب هذه الكلمة معنى خاص هو الدلالة على المهنة المسماة بهذا الاسم، وهي مراجعة الحسابات والفن الذي تستخدمه في أداء مهمتها ²

التعريف الثالث: مراجعة الحسابات للمؤسسة ما تشتمل على دراسة أعمالها والنظم المتبعة في القيام بعملياتها ذات المغزى المالي وطريقة الرقابة والإشراف عليه، وفحص سجلاتها ،والقيود المحاسبية فيها وكذلك مستنداتها وحساباتها الختامية والتحقق من أصولها والتزاماتها ،وإي بيانات أو قوائم مالية أخرى مستخرجة منها ،بقصد التثبت من أن الأعمال المحاسبية المعمول عنها مراجعة أو مقدمة عنها بشهادة المراجع صحيحة، وتمثيل ما تدل عن عمليات المؤسسة المالية أو نتائجها أو الحقائق المتصلة بها أو مركزها المالي تمثيلا صحيحا بدون أي مبالغة أو تقصير، يدل هذا التعريف أن المراجعة قد تكون جزئية أي مراجعة جزء معين فقط ، سواء كان هذا الجزء من أعمالها العادية أو الاستثنائية الغير متكررة أو إجراء بحث معين لمساعدة الإدارة في اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية وهو التعريف الشامل.³

التعريف الرابع: المراجعة هي فحص ناقد يسمح بالتأكد من أن المعلومات التي تنتجها وتنشرها المؤسسة صحيحة وواقعية ، فالمراجعة تتضمن كل عمليات الفحص التي يقوم بها مهني كفى خارجي ومستقل ،بهدف الإدلاء برأي فني محايد عن مدى إعتمادية وسلامة وشفافية القوائم المالية السنوية وأساس الميزانية وجدول حسابات النتائج.⁴

وهذا التعريف يتضمن ما يلي:

♦ السلامة : يعني مطابقة القوائم المالية أو المحاسبية للقواعد القانونية و المعايير والإجراءات والمبادئ المتعارف عليها والجاري العمل بها .

♦ الصراحة : تعنى التطبيق بحسن النية لتلك القواعد انطلاقا من معرفة المسؤولين عن واقع العمليات وأهميتها.

السلامة والصراحة يؤديان إلى الوصول إلى الصورة الصادقة التي تعكس القوائم المالية والوضعية الحقيقية لممتلكات المؤسسة ونتائجها وصافي مركزها المالي.

التعريف الخامس : وهو تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية، المراجعة هي عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة.⁵

المطلب الثاني : التطور التاريخي للمراجعة

تشتق كلمة المراجعة أو التدقيق «audit» من التعبير اللاتيني «audire» وتعني الاستماع، حيث كان المدقق يستمع في جلسة الاستماع العامة والتي يتم فيها قراءة الحسابات بصوت مرتفع، وبعد الجلسة يقدم المدققين تقاريرهم مع الملاحظة أن عملية التسجيل كانت تتم بطريقة بدائية، وتحسنت عمليات التسجيل والتدقيق بعد تنظيم الحسابات على أساس الطريقة المكتسبة⁶

بدأت مهنة المحاسبة والتدقيق في صورة جهود فردية للقيام ببعض العمليات بحيث لم يبرز تدقيق الحسابات إلا بعد ظهور المحاسبة لأنهما عمليتان مترابطتان لا بد من وجودهما معا، في أي نشاط ويسجل التاريخ فضل السبق لظهور مهنة المحاسبة والتدقيق، حيث كانت حكومتي مصر واليونان كانتا تستعينان بخدمات المحاسبين والمدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة، فكان المدقق في اليونان يستمع القيود المثبتة للدفاتر والسجلات للوقوف على صحتها وسلامتها.

وأدى ظهور نظرية القيد المزدوج في القرن الخامس عشر إلى سهولة وتبسيط وانتشار تطبيق المحاسبة والتدقيق، ولعبت كذلك السياسة المالية والضريبة دورا هاما وبارزا في تطوير مهنة المحاسبة والتدقيق أين ظهرت أداة رقابة جديدة هي الرقابة والفحص الضريبي، ويبين التطور التاريخي لمهنة تدقيق الحسابات أن أول جمعية للمحاسبين أنشأت في فينيسيا (شمال إيطاليا) سنة 1581م وكان على من يرغب مزاول مهنة المحاسبة والتدقيق أن ينظم إلى عضوية هذه الجمعية وكانت تتطلب سنوات ليصبح الشخص خبير محاسبة وقد أصبحت عضوية هذه الكلية في عام 1969م شرطا من شروط مزاول مهنة التدقيق ثم اتجهت إلى دول أخرى لتنظيم هذه المهنة.

أما في الجزائر فكانت المؤسسات الجزائرية مقيدة بنصوص فرنسية إلى غاية 1975م غير أنه في سنة 1970م كانت الرقابة على المؤسسات الوطنية مطبقة عليها نصوص قانونية.

تقوم الجمعية العامة أو مدير المؤسسة بتعيين مراجع الحسابات في كل مؤسسة ذات طابع صناعي أو تجاري وذلك لتؤمن من صحة حساباتها وتحليلها للوضع الخاص بالأصول والخصوم ولمأمور أو مراجع حسابات واجبات محددة كما أن له حقوق أيضا.

في بداية الثمانينات أصبحت المؤسسة الجزائرية تطبق عملية المراجعة مع تطبيق نظام الرقابة الداخلية المحكم بالنسبة للمؤسسة الوطنية أما في سنة 2000م فالجمعيات الممولة من طرف الدولة تفرض عليهم مراقبة ومراجعة حساباتها من طرف مأمور الحسابات .

المطلب الثالث: أهمية المراجعة وأهدافها

تهدف المراجعة إلى إعطاء الصورة الواضحة والوفية للمؤسسة، وهذا راجعاً إلى أهميتها البالغة والأهداف التي وضعت من أجلها

الفرع الأول: أهمية المراجعة

إن ظهور الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر أحدثت تغيرات جذرية في عالم الصناعة والتجارة بصفة خاصة وفي مجالات الحياة بصفة عامة، فتحول المصنع الصغير إلى مؤسسة كبيرة ذات نشاطات متنوعة ووسائل مختلفة، فتعددت أشكال المؤسسات من الناحية القانونية وكذلك من ناحية النشاط، فظهرت المؤسسات ذات الامتداد الإقليمي والوطني وتبعها ظهور المؤسسات المتعددة الجنسيات، فكان لابد من إحالة الأمر لذوي الاختصاص من مسيرين وماليين واستلزم وجود رقابة تحمي أموال المستثمرين من تعسف المسيرين، وهو ما يفترض أن يحققه التسجيل المحاسبي السليم للعمليات في المؤسسة هنا بدأت تتجلى أهمية المراجعة داخل المؤسسات سواء كانت خارجية تتم بواسطة أفراد من خارج المؤسسة ومراجعة داخلية تتم بواسطة أفراد من داخل المؤسسة، فأصبح المراجع بمثابة الساهر على مدى إثبات صحة ودقة وسلامة القوائم المالية والختامية ومدى إمكانية الاعتماد عليها.

فأصبحت بذلك المراجعة كيان ملموس ووجود ظاهر للعيان وأصبح لها خطورتها وأهميتها في الميدان الاقتصادي، ويرجع السبب في أن المحاسبة ليست غاية بحد ذاتها بل هي وسيلة لتحديد الغاية، هدفها خدمة الأشخاص الذين يستخدمون البيانات المحاسبية ويعتمدون عليها في اتخاذ القرارات ورسم الخطط المستقبلية، ومن هؤلاء الأشخاص والمؤسسات التي يهمها عمل المراجع نجد المديرين الذين يعتمدون اعتماداً جلياً وكلياً على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة تنفيذها.

أما الفئة الثانية المستفيدة من عملية مراجعة المستثمرين الذين يعتمدون على القوائم المالية (الحسابات الختامية) وما فيها من بيانات، والتي تقدمها المشروعات المختلفة قبل اتخاذ أي قرار بتوجيه مدخراتهم.

وينبغي أن نذكر الهيئات الحكومية المختلفة وأجهزة الدولة المحددة التي تعتمد اعتماداً كلياً على البيانات الحسابية في أغراض كثيرة، و نذكر منها التخطيط الإستراتيجي، التنفيذ والإشراف والمراقبة على المؤسسات التي لها مساس بالمرافق العامة وفرض الضرائب المختلفة وتحديد الأسعار لبعض السلع والخدمات الضرورية وتقرير المنح... الخ.⁷

الفرع الثاني: أهداف المراجعة.

هناك نوعين من الأهداف: أهداف تقليدية وأخرى حديثة أو متطورة

أ- الأهداف التقليدية: بدورها تنفرع إلى:⁸

أ-1- أهداف رئيسية :

- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات الحسابية المثبتة في الدفاتر ومدى الاعتماد عليها .

- إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.
2- أهداف فرعية:

- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش.

- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش لوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك.

- اعتماد الإدارة عليها في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات حاضراً أو مستقبلاً.

- طمأننة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثماراتهم.

- ساعدت دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.

- تقديم التقارير المختلفة وملاً الاستثمارات للهيئات الحكومية لمساعدة المدقق.

ب - الأهداف الحديثة المتطورة:

- مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها.

- تقييم نتائج الأعمال ووفقاً للنتائج المرسومة.

- تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط.

- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

كما أنه هناك أهداف أخرى⁹

- التأكد من صحة القيود المحاسبية أي خلوها من الخطأ أو التزوير، والعمل على استكمال المستندات المثبتة لصحة العمليات والمؤيدة للقيود الدفترية.

- التأكد من صحة عمل الحسابات الختامية وخلوها من الأخطاء الحسابية والفنية سواء المعتمدة أو غيرها نتيجة الإهمال أو التقصير.

- دراسة النظم المتبعة في أداء العمليات ذات المغزى المالي والإجراءات الخاصة بها لأن مراجعة الحسابات تبدأ بالتأكد من صحة هذه النظم.

ومن خلال هذه الأهداف العامة للمراجعة يمكن استخراج أهداف عملية وميدانية نذكر منها:
أولاً- الشمولية:

نقصد بهذا المعيار أن كل العمليات التي حققتها المؤسسة مترجمة في الوثائق والكشوف المالية، أي أن كل عملية قد تم تسجيلها وتقيدتها عند حدوثها في وثيقة أولية تسمح فيما بعد بتسجيلها محاسبياً، وعدم وجود هذه الوثيقة الأولية يجعل من المستحيل تحقيق مبدأ الشمولية للتسجيلات المحاسبية.
ثانياً - الوجود :

هو أن كل العمليات المسجلة لها وجود مالي ، ونقصد بمبدأ الوجود أن كل العناصر المادية في المؤسسة (استثمارات، مخزونات) لها حقيقة مادية بالنسبة للعناصر الأخرى (الديون . النفقات، الإيرادات)، و يتأكد المراجع أيضاً من وجودها ، أي من واقعيتها بحيث لا تمثل حقوقاً أو ديواناً أو إيرادات أو نفقات وهمية.

ثالثاً - الملكية:

نقصد بمبدأ الملكية أن كل الأصول التي تظهر في الميزانية هي ملك للمؤسسة فعلا أي هناك مستند قانوني يثبت تلك الملكية ، بحيث لم تدمج للأصول عناصر ليس ملكا للمؤسسة لكنها موجودة في الخارج قد تم تسجيلها أيضا ، تعتبر كل الحقوق التي ليست ملك للمؤسسة كالنزمات خارج الميزانية ، ولابد أن تقيد في دفاتر خاصة تبين طبيعتها، هذا بحيث إذ لم تكن الملكية للمؤسسة لا يحق لها تسجيلها في الوثائق المحاسبية ومن حق المراجع التأكد من صحة الملكية وذلك بوجود مستند قانوني.

رابعاً - التقييم :ـ

معنى هذا المبدأ هو أن كل العمليات التي تمت قد تم تقييمها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأن عملية التقييم طبقت بصفة ثابتة من دورة إلى أخرى.

خامساً - التسجيل المحاسبي :

نقصد بهذا المبدأ أن كل العمليات قد تم جمعها بطريقة صحيحة كما تم تسجيلها وتركيزها باحترام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وباعتماد طرق ثابتة من دورة إلى أخرى، ونقصد بالتسجيل أن كل العمليات سجلت أي أدرجنا فيها ما يجب .

وأخيرا نتطرق إلي تطور دور وأهداف المراجعة تاريخيا من خلال النقاط التالية(10)

- قبل عام 1900م كان الهدف من التدقيق اكتشاف التلاعب والاختلاس و الأخطاء ،ولذلك كان التدقيق التفصيلي ولا وجود لنظام الرقابة الداخلية .

- من 1905م إلى 1940م: كان الهدف من التدقيق تحديد مدى صحة وسلامة المركز المالي بالإضافة إلى اكتشاف التلاعب والأخطاء ولذلك بدأ الاهتمام بالرقابة الداخلية.

- من 1940م إلى 1960م: كان الهدف من التدقيق تحديد مدى سلامة المركز المالي وصحته وتم التحول نحو التدقيق الاختباري الذي يعتمد على متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية.

- من 1960م حتى الآن: أضيفت أهداف عديدة

- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حقق من أهداف، ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة.

- تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى الأهداف المسطرة.

- تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع.

- القضاء علي الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في جميع نواحي النشاط.

- تخفيض خطر التدقيق وذلك لصعوبة تقدير آثار عملية التدقيق علي العمل أو المنشآت محل التدقيق.

المبحث الثاني: مبادئ المراجعة وأنواعها

نتطرق في هذا المبحث أولا إلى مبادئ المراجعة وذلك بتحديد أركانها المتمثلة في:

- ركن الفحص

- ركن التقرير

وبعد ذلك سنتعرض في المطلب الثاني إلى مختلف أنواع عمليات المراجعة وذلك بالنظر إليها من عدة زوايا، لكي يسهل لنا تبسيط مفهومها وتحديد مختلف الحدود والغايات التي تصب إليها .

المطلب الأول: مبادئ المراجعة ¹¹

ونقسم هذه المبادئ إلى ركنين (الفحص والتقرير)

الفرع الأول: المبادئ المرتبطة بركن الفحص

١ - مبدأ التكامل - الإدراك الرقابي

يعني المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة وأثرها الفعلية المحتملة على كيانها.

ب - مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختباري:

يعني أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المؤسسة الرئيسية والفرعية و كذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المؤسسة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه التقارير.

ج - مبدأ الموضوعية في الفحص:

نشير إلى ضرورة الإقلال إلى أقصى حد ممكن من التقدير الشخصي وذلك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه خصوصا اتجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا كتلك التي يكون احتمال حدوث الخطأ أكبر من غيرها.

د - مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية: نشير إلى وجود فحص مدى كفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لمالها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المؤسسة، وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي لها ، وهو تعبير عن ما تحتويه المؤسسة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة.

الفرع الثاني : المبادئ المرتبطة بركن التقرير:

أ - مبدأ كفاية الاتصال: يشير إلى مراعاة أن يكون تقرير مدقق الحسابات أداة لنقل العمليات

الاقتصادية للمؤسسة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير

ب - مبدأ الإفصاح: يشير إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ الأهداف للمؤسسة، ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغير فيها، وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية، وإبراز جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات .

ج - مبدأ الإنصاف: يشير إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق، وكذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمنشأة سواء داخلية أو خارجية:

د - مبدأ السببية: يشير إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيراً واضحاً لكل تصرف غير عادي يواجهه به المدقق، وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية.

المطلب الثاني: أنواع المراجعة

وقد قسمنا هذا المطلب إلى ستة فروع:

الفرع الأول: المراجعة من حيث طبيعة المؤسسة

تتضمن المراجعة نوعين:

1- مراجعة المؤسسات العمومية:

تنصب المراجعة العامة على المؤسسة ذات الصلة الحكومية أو غير الحكومية في حد ذاتها والتي تخضع لقواعد الحكومة الموضوعية، أما الأموال المستغلة في هذه المؤسسة لها صفة عمومية وتمتلكها الدولة ولها صفة رقابة مباشرة عليها، كما تقيد المصالح الحكومية حساباتها بطريقة خاصة تختلف عن تلك المتبعة في المؤسسات التجارية أو الصناعية، إلا أن طريقة المراجعة واحدة في كلتا الحالتين وبصدور قانون جوان 1961م (عهد الاشتراكية) انتقل عدد كبير من الشركات المساهمة إلى الملكية العامة بالرغم من احتفاظ هذه الشركات بصفاتها القانونية وأصبح للدولة حق الرقابة عليها، وقد ترتب عن إصدار قانون رقم 129 لسنة 1964م بشأن الجهاز المركزي مراجعة حسابات المؤسسة والهيئات العامة وما يتبعها من شركات وجمعيات و المؤسسات ، لأن انتقال المراقبة من مراقبي الحسابات الخاصين بجهاز مركزي يقتضي فترة انتقال، فإن القانون نص على جواز تعيين مراقبي الحسابات من بين من يزاولون المهنة خارج القطاع العام حتى يتم تشكيل إدارة خاصة بهذا الجهاز.¹²

2- مراجعة الشركات الخاصة: هي مراجعة المؤسسات التي تكون ملكيتها للأفراد سواء شركات الأموال أو شركات الأشخاص أو المؤسسات فردية أو جمعيات ونوادي وسميت بالمراجعة الخاصة لأن الذي يمتلك رأس المال المحدود هو من الأفراد، فهناك عدة أشخاص في شركات المساهمة وفرد واحد في المؤسسات الفردية، وتختلف علاقة المراجع بأصحاب هذه المؤسسات ، وذلك حسب طبيعة العقد الموجود بينهما وحسب درجة الالتزام، فشركات المساهمة مثلاً ملزمة بتعيين مراجع خارجي ليراجع لها حساباتها وأوراقها الختامية والعكس لشركة ذات الفرد الواحد الذي له أن يختار المراجع والمهمة المسندة إليه¹³

الفرع الثاني: من زاوية نطاق عملية التدقيق

نتطرق إلى نوعين من عملية التدقيق¹⁴

1- المراجعة الكاملة أو التدقيق الكامل: كان التدقيق قديماً وحتى عهد قريب يتم بفحص جميع العمليات المقيدة بالدفاتر والسجلات وما تتضمنه من بيانات أو حسابات خالية من الأخطاء والتلاعب والغش أي

¹² خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره ص22

¹³ عمراني عمر، مزغيش مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص19

تدقيق كامل تفصيلي، إذ كانت المشاريع صغيرة وعملياتها قليلة وكنتيجة لتطور ميادين الصناعة والتجارة وما صاحبها من تعدد المشاريع وكبر حجمها أصبح التدقيق مستحيلا ومكلفا وغير عملي لما يتطلبه من جهد كبير ووقت طويل، مما أدى إلى تحول هذا التدقيق إلى تدقيق كامل اختياري وقد ساعد هذا الاتجاه على زيادة اهتمام المشاريع بأنظمة الرقابة الداخلية وأدواتها وتحقيق نظام دقيق متين لها، حيث أصبحت كمية الاختيارات وحجم العينة تتوقف على مدى مكانة ودقة أنظمة الرقابة الداخلية، فالفرق بين الكامل التفصيلي والكامل الاختياري يقتصر على نظام التدقيق فقط وليس بالأصول والمبادئ المحاسبية.

2- التدقيق الجزئي أو المراجعة الجزئية: هي العمليات التي يقوم بها المدقق وتكون محدودة الهدف أو موجهة لغرض معين كفحص العمليات النقدية خلال فترة معينة أو فحص حسابات المخازن و التأكد من جرد المخزون.

ويهدف هذا النوع إلى الحصول على التقرير المتضمن خطوات التي اتبعت والنتائج التي توصل إليها الفحص ولا يهدف إلى الحصول على رأي فني محايد على مدى عدالة القوائم المالية ومدى دلالتها للمراكز المالية ونتيجة الأعمال كما هو في التدقيق الكامل، ويجب على المدقق في التدقيق الجزئي الحصول على عقد كتابي يوضح المهمة المطلوب قيامه بها ليحمي نفسه ولا ينسب إليه تقصيره في الأداء.

الفرع الثالث: من حيث حتمية القيام بالمراجعة:

نجد فيها نوعين: 15 (16)

1- المراجعة الإلزامية: تتميز المراجعة الإلزامية بوجود عنصر الجبر والإلزام ومن تم يمكن الجزاء على المخالفين لأحكامها وكذلك يجب أن تتم المراجعة وفقا لقواعد ونصوص وإجراءات المنصوص عليها وعلى المراجع أن يتحقق من أن عملية تعيينه لم تتم بمخالفة الأحكام القانونية. وفي ضوء هذه المراجعة فإن المراجع يؤدي عمله بالطريقة التي يراها مناسبة وضرورية كما أنه لا يجب أن توضع أية قيود أو حدود على المراجع أثناء تأديته لواجباته حتى ولو كانت هذه القيود واردة في القوانين التنظيمية للمؤسسة، وفي صورة قرارات صادرة عن الجمعية العامة للمساهمين تعتبر مثل هذه القيود كأنها لم تكن في مواجهة المراجع الذي يعتبر مسؤول إذا ما رضى لهذه القيود.

2- المراجعة الاختيارية: في حقيقة الأمر إن مراجعة الحسابات الاختيارية تقرير القيام بها يرجع إلى أصحاب المؤسسة أنفسهم وإلى غيرهم من أصحاب المسألة والمصلحة فيه، وبناء ذلك فإن عملية تعيين مراجع الحسابات في المشروعات الفردية أو شركات الأشخاص يرجع إلى أصحاب المؤسسة وفي بعض أنواع الشركات مثلا شركة الأموال فإن أمر تعيين مراجع الحسابات إلزامي بناء على النصوص والتشريعات الصادرة عن الدولة. ويرجع ذلك إلى الدور الذي تلعبه المؤسسات في الاقتصاد القومي، وبناء على ذلك فإنه يتعين إسناد عملية مراجعة الحسابات لمراجع مستقل لشركات الأموال سواء كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص.

الفرع الرابع: من حيث وقت عملية التدقيق:

يتضمن نوعين من التدقيق¹⁷

1- التدقيق النهائي: يقصد به بداية التدقيق في نهاية الفترة المالية للمؤسسة ، بعد أن تكون الدفاتر قد أقيمت وقيود التسوية قد أجريت والقوائم المالية قد أعدت، ويمتاز هذا النوع بضمان عدم حدوث أي تعديل في البيانات المثبتة في الدفاتر والتغير في أرصدة الحسابات بعد تدقيقها حيث تبدأ عملية التدقيق بعد ترصيد الحسابات وإقفال الدفاتر.

2- التدقيق المستمر: يقصد به قيام عملية التدقيق والفحص بصفة مستمرة إذ يقوم المدقق أو مندوبه بزيارة للمؤسسة بفترات متعددة خلال السنة المالية لتدقيق وفحص البيانات المثبتة بالدفاتر والسجلات، بالإضافة إلى التدقيق النهائي للقوائم المالية في نهاية السنة المالية بعد ترصيد الحسابات وإقفال الدفاتر. يتم هذا النوع ويسير وفق برنامج مرسوم يعده ويجهزه المدقق على ضوء دراسته وتقييمه لأنظمة الرقابة الداخلية.

الفرع الخامس: التدقيق حسب الهدف.

ينقسم هذا التدقيق إلى خمسة أقسام¹⁸

1- التدقيق المالي: يتعلق هذا النوع من التدقيق بفحص أنظمة الرقابة الداخلية وسجلات المستندات المحاسبية بقصد إعطاء رأي مستقل عن مدى دلالة الميزانية على المركز المالي الحقيقي للمشروع وعن مدى إظهار الحسابات الختامية للنتائج الفعلية لهذا المشروع.

2- التدقيق الإداري: من أجل تدقيق الكفاءة الإنتاجية للإدارة، على المدقق أن يتأكد من أن أموال المشروع يتصرف فيها بشكل اقتصادي. بحيث يحصل على أحسن أو أفضل منفعة لأقل تكلفة ممكنة ويتضمن هذا النوع من التدقيق التأكد من صحة الإجراءات الإدارية ومن الرقابة المالية على التكلفة.

3- تدقيق الأهداف: يهدف هذا النوع إلى التعرف فيما إذا كان المشروع قد حقق الأهداف التي تأسس من أجلها.

4- التدقيق القانوني أو الالتزام : وتعني التدقيق القانوني وهو تأكد المدقق من أن المؤسسة طبقت نصوص و الأنظمة المالية والإدارية التي تصدرها الدولة، فمثلا على مدقق الحسابات التأكد من تطبيق الشركات لقانون الشركات رقم 14 الصادر 1964م وتعديلاته، بالإضافة إلى ذلك فإنه على المدقق التأكد من تقييد الشركة بنظامها الداخلي وعقد تأسيسها.

5- التدقيق الاجتماعي: التأكد من أن المؤسسة قد حققت أهدافها الخاصة والأهداف العامة تجاه البلد الذي تعمل به. فشركة المساهمة مثلا تسعى إلى تحقيق الأرباح وفي نفس الوقت عليها مراعاة تحقيق الأهداف الاجتماعية والصحيحة للمجتمع الذي تعمل لخدمته.

الفرع السادس: المراجعة من حيث استقلاليتها وحيادها

يتضمن هذا النوع من المراجعة نوعين منها¹⁹

1- المراجعة الداخلية: تعرف المراجعة الداخلية بأنها الفحص المنظم للمشروع ودفاتره وسجلاته بواسطة جهة داخلية أو مراجعين تابعين كموظفين للمشروع، ولعل السبب في المؤسسة هذا النوع من المراجعة يرجع أساسا إلى كبر حجم المشروعات وتعدد وتنوع عملياتها المالية وكذا الابتعاد التدريجي للإدارة العليا للمشروع عن تفاصيل تنفيذ السياسات والخطط الموضوعية، الأمر الذي استلزم وجود إدارة وقائية ورقابية تضمن التحقق من عمليات المشروع وجديتها فور إتمامها أو حدوثها.

ويهدف هذا النوع من المراجعة إلى تحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة للمشروع عن طريق محو الإسراف واكتشاف أخطاء التلاعب في الحسابات والتأكد من صحة البيانات التي تقدم للإدارة لتسترشد بها في رسم خططها واتخاذ قراراتها ومراقبة تنفيذها، إلا أن وجود قسم إدارة داخلية للمراجعة بالمؤسسة لا يغني عن تكليف المراجع الخارجي بفحص ومراجعة حسابات، فالطريقة التي ينفذ بها المراجع الخارجي عمله تختلف عن الطريقة التي يتبعها المراجع الداخلي.

2- المراجعة الخارجية: تقوم بها جهة مستقلة من خارج المؤسسة وقد تكون مكتب من مكاتب المحاسبة والمراجعة بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص والجهاز المركزي بالنسبة للقطاع العام، حيث أن الوظيفة الأساسية للمراجع الخارجي هي فحص مستندي لدفاتر وسجلات المؤسسة فحصا فنيا دقيقا ومحايذا للتحقق من أنها قد تمت فعلا في إطار إجراءات سليمة وصحيحة تثبت جديتها.

إن عمل المراجع الخارجي لا يقتصر على تحقيق الهدف السابق فحسب بل يتعداه ليشمل إبداء الرأي في نظام الرقابة الداخلية أو بيان مدى تنفيذ السياسات الموضوعية للمؤسسة أو فحص لغرض خاص مثل شراء المؤسسة أو إدماج المؤسسة، والمراجعة الخارجية تقع عادة في نهاية المدة المالية كما أنها شاملة وكاملة حيث أن المراجع يعمل دون قيد ويتطلع على ما يريد متى ما شاء وهي إلزامية تفرضها القوانين إلا أنها اختيارية أي تتم عن طريق عينة من كل نوع من أنواع العمليات المالية ومراجعتها دون القيام بمراجعة العمليات كلها.

المبحث الثالث: معايير المراجعة والشكليات المتعلقة بالمراجع

سوف نتطرق في دراستنا لهذا المبحث لمختلف الضوابط والإجراءات التي تحكم مهنة المراجعة ولكي يتمكن المكلف بذلك، يجب أن يتصف بمؤهلات وصفات ويعرف حقوقه وواجباته ولهذا سوف نتطرق إليها بالتفصيل في المطالب الأربع التالية:

1 - معايير المراجعة

2 - مؤهلات وصفات المراجع

3 - تعيين المراجع وأتعا به

4 - حقوق وواجبات المراجع والمسؤولية التي عليه

المطلب الأول: معايير المراجعة

تعتبر معايير المراجعة المبادئ التي تحكم أية عملية مراجعة، وبالتالي فهي الإطار العام الذي من خلاله يقوم المراجع باستخدام الإجراءات للوصول للأهداف الواجب تحقيقها، وفي هذا الإطار سوف نميز بين ثلاثة أقسام أساسية من المعايير المتعارف عليها في مجال المراجعة:

1- المعايير الشخصية

2- معايير العمل الميداني

3- معايير قواعد وضع التقرير

الفرع الأول: المعايير الشخصية

هذا الفرع يحتوي على الصفات الشخصية لمدقق الحسابات و يتكون من ثلاث معايير:

* المعيار الأول: التأهيل العلمي و العملي للمدقق : وتتمثل في ما يلي:

- أ - التأهيل العلمي والدراسي: ان يكون حاصلاً على شهادة الليسانس في المالية أو في العلوم التجارية تخصص محاسبة أو مالية أو في فروع أخرى زائد شهادة ميدانية في المحاسبة .
- ب - التأهيل العلمي و الخبرة المهنية : ان يكون قد أنهى التربص كخبير محاسب لدى مكتب للخبرة المحاسبية أو لديه (10) عشرة سنوات خبرة فعلية في ميدان التخصص .²⁰

ج - الربط بين التأهيل العلمي والعملي ومتطلبات الأداء المهني من خلال إنشاء الجداول التالية:

- جدول المحاسبين أو المدققين تحت التمرين

- جدل المحاسبين أو المدققين

- جدول مساعدي المحاسبين أو المدققين

الخبرة العلمية في مجال الممارسة العملية لتدقيق واستمرار التعلم أثناء الممارسة مع تلقي التدريبات الكافية الرسمية والغير رسمية، إذ أن توفر المؤهل العلمي مع الخبرة العملية والتدريب الكافي تحقق في مجملها مستوى الكفاءة اللازمة للمدقق للقيام بعمله وحسن أدائه وتحسين فعالية أدائه .

* المعيار الثاني: قاعدة الاستقلال²¹

تتوقف على استقلاليته وحياده في إبداء رأيه ولا يوجد درجات في عدم الاستقلال ، يجدر التفرقة بين نوعين من الاستقلال فالأول يخص الاستقلال المهني وهو ضروري لممارسة المهنة، وتحكمه معايير ذاتية

مما يؤدي إلى التحرر من الرقابة أو السلطة العليا إذ يعتمد على نفسه ولا يكون تابعا لعملية إبداء الرأي والثاني خاص باستقلال التدقيق فهو مرتبط بعملية إبداء الرأي في القوائم المالية ويعني ذلك التزام المدقق بالموضوعية وعدم التحيز عند إبداء رأيه

* المعيار الثالث: قاعدة العناية المهنية الملائمة²²

تتعلق هذه القاعدة بما يقوم به المدقق وعلى درجة ودقة القيام بمهامه، ويسترشد المدقق في تحديد مستوى العناية المهنية الملائمة بدراسة مسؤولياته القانونية والمهنية، هذه العناية تتطلب فحص انتقادي لكل مستوى من مستويات الإشراف على العمل الذي يتم وتتطلب أداء مهني يتفق مع حجم وضخامة وتعقيدات عملية التدقيق إلى استخدام العينات والخيارات فإن كل بند يتم اختياره للاختبار يجب أن يتم فحصه بعناية مهنية مناسبة

الفرع الثاني: معايير العمل الميداني

وهي التي تخص العمل الميداني والمعايير المطبقة والمعتمدة ميدانيا في تطبيق المراجعة وفي هذا الإطار نجد أربعة معايير.

* المعيار الأول: قاعدة التخطيط السليم للعمل والإشراف الملائم مع المساعدين

تتطلب أولا اختيار المساعدين المناسبين ثم ضرورة تنفيذ عملية التدقيق وفقا لخطة ملائمة، فمسؤولية القيام بقدر كاف من التخطيط المسبق تقع على المدقق ومساعديه ، وذلك لتوفير أساس سليم لعملية التدقيق الفعالة، إذ يجب إعداد برنامج تدقيق لكل عملية للتأكد من تحدي خطوات العمل الضرورية أو اللازمة بصورة منتظمة ومفهومة من قبل جميع مستويات هيئة التدقيق.

كما تحتاج عملية التدقيق إلى تخطيط دقيق ومتابعة، فينبغي تخطيط ومتابعة عملية تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفحص وتدقيق مستندي وعمليات تحقيق الأصول والخصوم ونتيجة عمليات المشروع، فهو ما يسمى ببرنامج التدقيق حيث يخضع لتقييم مستمر في ضوء نتائج الفحص.²³

* المعيار الثاني: قاعدة دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية²⁴

إن ضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية لا يحدد طبيعة أدلة التدقيق وإنما يحدد مدى الفحص المطلوب لتلك الأدلة، والوقت المناسب للقيام بإجراءات التدقيق والإجراءات التي ينبغي التركيز عليها بدرجة كافية أكثر من غيرها واستمرار المدقق في فحص نظام الرقابة الداخلية ضروري ليتمكن من الإلمام بالإجراءات والأساليب المستخدمة وإلى المدى الذي يزيل أي شك أو تساؤل في ذهنه عن مدى فعاليته وكفاءته ويمر هذا النظام بثلاث خطوات رئيسية وهي:

1- الإلمام بنظام الموضوع: يتحقق عن طريق المتابعة والملاحظة والإطلاع واستخدام قائمة الاستقصاء النموذجية لتحديد الكيفية التي يعمل بها هذا النظام.

²² نفس المرجع السابق، ص 69

²³ خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 17

2- تحديد الكيفية التي يسير عليها النظام: قد يكون هذا الأخير سليماً نظرياً ولكنه غير مطبق واقعياً ويمكن ذلك بتتبع العينات الإحصائية.

3- تحديد مدى ملائمة ودقة الإجراءات الموضوعية والمستخدمات بالمقارنة بالنموذج الأمثل لتلك الإجراءات.

* المعيار الثالث: قاعدة كفاية وملائمة أدلة الإثبات

ضرورة حصول المدقق على قدر كاف من أدلة وقرائن الإثبات الملائمة لتكون أساساً سليماً يرتكز عليها عند التعبير عن التقارير المالية وذلك عن طريق الفحص المستندي والتدقيق الحسابي و الانتقادي والملاحظة والاستفسارات والمصادقات.

* المعيار الرابع: توثيق العمل

يوثق عمل المراجعة دوماً بملفات عمل يتم مسكها بغرض توثيق المراجعات التي تم القيام بها وتدعيم النتائج المتوصل إليها، هذه الملفات تسمح بتنظيم أفضل للمهمة وتعطي دلالة على اتخاذ الاحتياطات والاحتراقات الضرورية قبل الوصول إلى النتائج والأحكام النهائية.

الفرع الثالث: قواعد وضع التقرير²⁵:

حيث يتضمن الإجراءات المتبعة في كتابة التقرير النهائي للمراجع ونجد فيه المعايير التالية:

* المعيار الأول: استخدام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

يجب أن يتضمن التقرير إشارة إلى أن الحسابات والقوائم المالية قد أعدت وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، ولا يقتصر ذلك على مدى القبول العام للطرق المطبقة فيها، ويتطلب من المدقق إبداء الرأي فيما إذا كانت المبادئ المحاسبية المستخدمة في إعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية مبادئ متعارف عليها أم لا، والمقصود بالقبول العام للمبادئ المحاسبية أن المبدأ يلقي تأييداً واستخداماً ملائماً وليس ضروري أن يكون استخدامه من قبل أغلبية المحاسبين، وينبغي على المدقق التركيز على أن المبادئ المستخدمة تحقق أمرين:

- تحدد تأثير عمليات المشروع، وأنها تستخدم الأساس السليم للملائم لتحقيق بالإيرادات ويعمل على

تحقيقها في الفترات المحاسبية المتعلقة بها

- أن تتضمن إجراءات إعداد وعرض القوائم المالية وعدم الانحياز وأن تعبر بأقصى درجة ممكنة عن

الصدق في البيانات التي توفرها الطرق المحاسبية للمهتمين بالمركز المالي.

* المعيار الثاني: قاعدة تجانس استخدام المبادئ المحاسبية

يجب أن يتضمن التقرير إشارة إلى مدى التجانس أو ثبات تطبيق استخدام المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى وتهدف هذه القاعدة إلى ضمان قابلية القائمة المالية للمقارنة وبيان طبيعة التغيرات التي طرأت على المبادئ وأثرها على هذه القوائم.

* المعيار الثالث : قاعدة الإفصاح الكامل في القوائم المالية

يجب أن يتضمن التقرير التحقق من كفاية وملاءمة الإفصاح كما تعبر عنها القوائم المالية والتي ينبغي أن تشمل على بيانات ومعلومات والعرض السليم للقوائم ومدى كفاية البيانات والدقة في ترتيبها وتبويبها وتوضيح كافة المعلومات المتعلقة بالأصول والخصوم ، والتي تتطلب إيضاحات عند إعداد القوائم المالية وذلك لتقديم بيانات تساعد على العرض السليم لها دون الإعلان عن أسرار المشروع أو الإضرار به. ومن المهم أن يأخذ المدقق الاعتبارات التالية للحكم على ملاءمة الإفصاح وكفايته:

- الهدف الرئيسي للإفصاح هو المصلحة العامة.

- وجود مبررات لعدم الإفصاح لتضارب المصالح فقد يكون الضرر للمشروع يفوق الفوائد العائدة للغير، ويلعب عامل الأهمية دوراً كبيراً في مجال الإفصاح لارتباطه بالمصلحة العامة ويقاس باحتمال تأثيرها على المستثمر العادي، والأهمية لا تتوقف على قيمة العناصر النسبية فقط بل تتوقف على أهمية المعلومات لمستخدمي القوائم المالية.

- القوائم المالية المتفق عليها قد تكون غير ملائمة فيما يتعلق بالإفصاح عن أوضاع وتوقعات هامة قد تكون ضرورية لاتخاذ القرارات.

- إن محتويات القوائم المالية ظاهرة بشكل صريح وكامل، ولا تحمل أكثر من معنى أو تحمل شكاً في معناها.²⁶

يحتاج مستخدم القوائم المالية إلى معلومات هامة عن الأحداث الهامة التي تقع بين تاريخ الميزانية وتاريخ انتهاء الإجراءات الرئيسية للتدقيق ، مما يحتم ضرورة الإفصاح عن تلك الأحداث، وحسب هذه الأخيرة يكون الإفصاح ضروري إذا كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر بعناصر القوائم المالية والعكس صحيح.

* المعيار الرابع: قاعدة إبداء الرأي في القوائم المالية.²⁷

يجب على المدقق التعبير عن رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة، وفي حالة امتناعه عن إبداء الرأي في أمور معينة فيجب أن يتضمن تقريره الأسباب التي أدت إلى ذلك ،وينبغي أن يوضح تقريره بصورة واضحة وطبيعة الفحص الذي قام به ودرجة مسؤوليته على القوائم المالية، ويتخذ المدقق في مجال التعبير عن رأيه في القوائم أخذ ثلاث مواقف طبقاً لقواعد التدقيق.

- إبداء رأي دون تحفظات.

- إبداء رأي ينطوي على تحفظات

- إبداء رأي مخالف

تأخذ فقرة الرأي في تقرير المدقق ثلاث اعتبارات هامة تمثل الأركان الرئيسية لمعرفة طبيعة مسؤولية المدقق في التعبير عن رأيه.

1- اعتقاد المدقق والذي يمكن أن يكون أقوى من مجرد الانطباع وأقل من المعرفة الإيجابية الكاملة بدقة وخبرة أو ضمان لتوفير الأسس المناسبة للتعبير عن رأيه، فعملية التدقيق ليست تأميناً أو تأكيداً أو ضمان لعدم وجود أي نوع من الغش أو الأخطاء، لهذا فإن الاعتماد على تقرير المدقق ينطوي على درجة معينة من المخاطر، وتعتبر قواعد التدقيق محاولة جادة ومستمرة للحد من تلك المخاطر بشكل كبير وملحوظ.

2- يضمن خلو القائمة من سوء العرض والتشويه الجوهرى لتلك القوائم المالية بغض النظر عن مصدره خطأ أو تلاعب.

3- إن إبداء رأيه لا يقتصر على النتيجة النهائية لقائمة الدخل بل مسؤولاً عن إبداء الرأي على مكونات القائمة التفصيلية وفقاً لما استقر عليه في الممارسة العملية وذلك لأهمية القائمة ودورها في التحليل المالي.

المطلب الثاني: مؤهلات و صفات المراجع والشكليات المتعلقة بالمراجع

الفرع الأول: مؤهلات المراجع.

ويجب أن تتوفر فيه المؤهلات التالية:

- يجب أن تكون له شهادة الليسانس على الأقل في الاقتصاد (فرع العلوم المالية أو التسيير والتخطيط) أو الليسانس على الأقل في العلوم التجارية والمالية (فرع المالية أو المحاسبية أو التسيير) أو شهادة المدرسة الوطنية للإدارة (فرع الاحتساب) أو شهادة جامعية تعادل في نفس الاختصاص شهادة الدراسات

العليا في التجارة (فرع مالية أو محاسبية)، فضلاً عن ذلك خبرة مهنية قدرها خمس سنوات في مجال المالية أو المحاسبة أو التسيير²⁸

- يجب أن يكون اسمه مقيد في السجل العام للمحاسبين والمراجعين بحيث يتضمن هذا السجل ثلاث جداول²⁹

- جدول المحاسبين

- جدول محافظي الحسابات

- جدول مساعدي المحاسبين

ولتنفيذ هذا التسجيل هناك إجراءات هي:

1- تقديم طلب التقييد ضمن أحد الجداول الثلاث للجنة التقييد، الطلب يتوفر فيه اسم الطالب ولقبه وسنه وجنسيته ومحل إقامته ومؤهلاته العلمية وتاريخ حصوله عليها وتاريخ مزاولته المهنة.

2- تقرر اللجنة بعد التحقق من توفر الشروط في الطالب تقييد اسمه في السجل ويجب على اللجنة أن تفصل في كل طلب مدة أربعة أشهر من تاريخ تقديمه وأن تعلن بقرارها فور صدوره وإلا اعتبر الطلب مرفوض.

الفرع الثاني: صفات المراجع.

تتمثل صفاته في:³⁰

- 1 - أن يكون مقيد في السجل العام للمحاسبين والمراجعين بوزارة المالية.
- 2 - أن يكون المراجع على معرفة واسعة وإدراك لنظريات المحاسبة وطرق تطبيقها عمليا وأن يكون قادر على فهم طريقة تقييد كل قيد وصياغته بالصورة الصحيحة.
- فمن المستحيل على شخص أن يراجع عملية بصورة صحيحة إلا إذا كان قادرا على إعدادها محاسبيا وعدم توفر هذا الشرط الأساسي في المراجع هو السبب الرئيسي في عدم كفاءته.
- 3 - أن يكون على علم تام بأصول المراجعة ونظريتها وأن يكون ذا خبرة في هذا المضمار نتيجة لتدريبه وخبرته العملية التي اكتسبها أثناء مراجعته ويجب أن تكون له ثقافة عامة وواسعة.
- 4 - أن يزود نفسه بالمعلومات الخاصة بالمؤسسة التي يراجع حساباتها عن طريق زيارة أماكن الإنتاج فيها وأن يطلب شرح ما أغمض عليه من نواحيها الفنية.
- 5 - أن يكون دقيقا غير متهاون في المشاكل التي يقابلها سواء كانت كبيرة أو صغيرة.
- 6 - أن يكون سريع البديهة حاضر الفهم، لبقا في إلقاء الأسئلة ومولعا بمبادئ علم النفس التي يستخدمها عند معاملته مع الغير، لا داعي أن يسيء الظن بموظفي المؤسسة إلا إذا جمع أدلة وقرائن تدین الموظف وله الحق أن يقدم قرار إدانته.
- 7 - أن يكن حليما ودبلوماسيا في احتكاكه ومعاملته مع موظفي المؤسسة، وأن لا يقيم علاقات شخصية تغطي على عمله، وتجعله مجاملا لهم، بل يعمل في جو من الود والاحترام والتعاون لمنفعة المؤسسة.
- 8 - أن يكون قوي الشخصية أمينا إلى أقصى حدود الأمانة، فهو يراقب حسابات الغير وهؤلاء يعتمدون على رأيه الفني السليم، كما يجب عليه أن يحافظ على أسرار عملانه.
- 9 - أن يكون ذا جد ومثابرة على العمل شجاعا يقول الحق في تقريره دون محاباة.
- 10- يجب أن يكون مراقب الحسابات واقعيا، له شخصية ذاتية تجعله لا يتأثر بالآخرين.

المطلب الثالث: تعيين المراجع وأتاعبه

إن عملية اختيار مدقق الحسابات عملية معقدة وشاقة، فيجب أن تكون هناك معايير تستخدم للمفاضلة بينهم لذلك نتبع عدة خطوات منها كيفية تعيينه أو عزله، تغييره وأتاعبه وآداب وسلوك المهنة المتبعة.

الفرع الأول: تعيين مدقق الحسابات وكيفية عزله وتغييره

ومن أجل تغيير المراجع يجب إتباع الخطوات التالية:³¹

³⁰ أحادة ليلي، نفس المرجع ، ص21

³¹ بلحكمة سفيان ، مرجع سبق ذكره ص 19

- 1 - يجب أن يتم اختبار مدقق الحسابات مرة كل ثلاث سنوات ويتم التجديد مرة واحدة.
- 2 - يجب أن يتم اختيار مدقق الحسابات من قبل لجنة من مديري المؤسسات اعتمادا على كفاءته.
- 3 - يجب الحصول على قائمة بجميع مدققي الحسابات الذين تقدموا للمنافسة وجمع معلومات متكاملة عنهم.

- 4 - يتم اختبار ثمانية مدققين فقط من تلك القائمة.
- 5 - يطلب منهم تقديم عرض مبدئي.
- 6 - يتم فحص العروض بدقة كاملة، ويتم التركيز على سمعة المكتب وخبرته السابقة وحجم الأتعاب وفريق التدقيق.

- 7 - يتم مقابلة المدققين الثمانية، وطلب أية معلومة إضافية ويتم تصنيفهم إلى ثلاث فقط.
- 8 - يسمح لمن تم اختياره لفحص نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة وتقديم عرضه الرسمي المفصل.

تتم المفاضلة بين المدققين الثلاث بواسطة لجنة الاختبار وفقا للمعايير التالية:

- 1 - مجموعة معايير إجراءات التدقيق.
- 2 - مجموعة معايير تقارير التدقيق.
- 3 - مجموعة معايير التأهيل العلمي والمهني .
- 4 - مجموعة معايير تنظيم المكتب سمعته وعلاقاته.
- 5 - مجموعة معايير جنسية فريق التدقيق.
- 6 - مجموعة معايير الخدمات الأخرى.

أما بالنسبة لتغييره وعزله فاللجنة التي عينته هي التي تستطيع تغييره وعزله وهذا في جميع المؤسسات فعند تعيين المراجع توضع له ضمانات كافية للقيام بعمله في جو يخلو من التهديد في عمله وبدون أي ضغط من القائمين بإدارة المؤسسات، وعند اتخاذ قرار العزل يعطي للمراجع الحق في الرد على الأسباب التي من أجلها طلب عزله، ويكون كل قرار يتخذ في شأن استبدال مراقب بغيره على خلاف ما سبق.

الفرع الثاني: أتعاب المراجع وآداب وسلوك المهنة.

تحديد أتعاب المراجع باتفاق بينه وبين عميله حيث من المفروض أن يكون تقرير الأتعاب بقرار من مجلس الإدارة بحيث يتقاضى المراجع أتعابه بعد إنجاز عمله أي بعد تقديم تقرير عن الميزانية العمومية وعلى هذا فإن أتعابه تعتبر مبلغا مستحقا بالنسبة لحساب السنة المالية التي قام بمراجعتها.

أما بالنسبة للآداب وسلوك المهنة فإنها تقضي على المراجع الجديد أن يقوم بالاتصال بالمراجع القديم واستئذانه في قبول العمل المعروض عليه وأن يطلب منه تركه هذه المراجعة فمثلا قد يستقيل المراجع القديم لضغط عليه من مجلس الإدارة نظرا لوقوفه موقفا حازما فيما يخص قرارات مجلس الإدارة التي لا يراها متماشية مع الصالح العام للمؤسسة.... الخ، بحيث إذا تعرف المراجع الجديد على هذه الأسباب فإنها تفيده في موقفه إزاء قبول أو رفض عملية المراجعة المعروضة عليه.

وهذا المبدأ في السلوك المهني يساعد على رفع قيمة المهنة أمام أفراد الجمهور ويدل على تماسك أعضائها مما يصعب على الأفراد والشركات استخدام المراجع في سبيل أغراضهم الخاصة.³² كما أن هناك أعمال تعتبر مخلة لآداب وسلوك المهنة وهي:³³

- 1 إذا زاول عمل المراجعة للاشتراك مع شخص غير مرخص له بمزاولة المهنة طبقاً للقوانين المعمول بها.
- 2 إذا منح المراجع عمولة أو سمسة أو حصة من أتعابه لشخص من أفراد الجمهور نظير حصوله على عملية أو أكثر.
- 3 إذا حاول الحصول على عمل من أعمال المهنة بطريقة تتنافى مع أخلاقياتها كإعلان وإرسال المنشورات.
- 4 إذا لجأ أو فاوض العملاء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للحصول على عمل يقوم به زميل آخر.
- 5 إذا لجأ إلى التأثير على موظفي أو معاوني زميل له ليتركوا خدمة الزميل ويلتحقوا بخدمته.
- 6 إذا لم يراع في اتفاقيته مع العملاء تناسب أتعابه مع الجهد والوقت وحجم الأعمال .
- 7 إذا سمح أن يقرن اسمه لتقديرات وتنبؤات لنتائج عمليات مستقبلية بطريقة قد تؤدي إلى الاعتقاد بأنه يشهد بصحة هذه التقديرات.
- 8 إذا وقع على بيانات تتعلق بالمؤسسة وله مصلحة جدية فيها دون أن يشير صراحة إلى وجود هذه المصلحة.
- 9 إذا لجأ إلى منافسة زميل له في الحصول على عمل بطريقة عرض أتعاب وقبول أتعاب نقل بدرجة ملحوظة عن أتعاب زميله دون سبب معقول.
- 10- إذا أفشى أسرار أو معلومات أو بيانات خاصة بعملاء علم بها عن طريق أداء عمله.

المطلب الرابع: حقوق وواجبات المراجع والمسؤولية التي عليه

المراجع شخص له حقوق كما عليه واجبات يجب القيام بها ويتحمل مسؤولية كبيرة اتجاه هذه الواجبات لأن مهنة المراجعة مهنة دقيقة وصعبة، فيجب أن يقوم بعمله لكي لا تكون عليه في المستقبل أي جنحة أو جنائية ويكون محافظ بالخصوص على الأمانة المهنية.

الفرع الأول: حقوق المراجع أو مدقق الحسابات

يتمتع المراجع بعدة حقوق منها:³⁴

- 1 الإطلاع على الدفاتر والمستندات وفحص حسابات الشركة.
- 2 الحق في الاستفسار والسؤال عن كافة البيانات والإيضاحات من المديرين أو غيرهم من كل ما يساعدهم على القيام بعملهم.
- 3 جرد خزائن الشركة ليقف على ما تحتويه من أوراق مالية أو غيرها وأن يتحقق من جميع موجودات الشركة والتزاماتها.

³² حادة ليلي، مرجع سبق ذكره ص23

³³ نفس المرجع ، ص24

4 حق حضور الجمعية العامة، وأن يتأكد من صحة الإجراءات التي اتبعت في الدعوة إلى الاجتماع.

5 له الحق في دعوة الجمعية العامة للإنقاذ وذلك في حالات الاستعجال.

6 له الحق في موافاته بصورة الأخطاء أو البيانات التي يرسلها مجلس إدارة المساهمين لحضور الجمعية العامة.

الفرع الثاني: واجبات المراجع

تتمثل واجبات المراجع في:

1 فحص حسابات الشركة والتحقق من القيود والكشف عن الأخطاء والتحقق من الحسابات الختامية تمثل الواقع وأن الميزانية العمومية صحيحة.

2 للتحقق من قيام الأصول والخصوم وأنه مطابق للأسس العامة للمحاسبة.

3 أن يقدم الاقتراحات التي يراها صالحة لحسن سير الشركة.

4 اختيار اختباره للعمليات المثبتة بالدفاتر على ضوء نظام المراقبة الداخلية المطبق في المؤسسة بحيث ليس من واجبه مراجعة كافة العمليات بالدفاتر.

5 فرض أن الميزانية ملخصاً حيويًا لمراكز الحسابات المتعلقة بالأصول والخصوم وواجبه التحقق من سلامة هذه الفرضية.

6 على المراجع أن يتحقق من أن المؤسسة قد طبقت قواعد المحاسبة العامة.

7 على المراجع أن يراعي سلامة التطبيق لنصوص القوانين والأنظمة والعقود وغيرها من الوثائق المتعلقة بالمؤسسة.

8 على المراقب أن يحضر الجمعية العامة ويتأكد من صحة الإجراءات التي اتبعت في الاجتماع.

9 أن يتلو المراقب تقريره على الجمعية العمومية.

الفرع الثالث: مسؤولية المراجع أو محافظ الحسابات

إن مسؤولية المراجع تكون إما مدنية أو جنائية فالأولى في حالة إهمالهم أو خطئهم في المراقبة أو عدم قيامهم أصلاً بها أما الثانية فيسأل المراجع من الجرائم التي يرتكبها أو يشترك في ارتكابها ضد مصلحة الشركة.³⁵

ويتحمل محافظو الحسابات المعتمدون المسؤولون طبقاً لقانون الإجراءات الجزائية كل تقصير عن القيام بالالتزام القانوني.³⁶

يترتب على المراجع مسؤولية انضباطية تجاه المنظمة الوطنية عن كل مخالفة، ويتم الطعن في العقوبات الانضباطية أمام الشخص المختص طبقاً للإجراءات المعمول بها، ويعتبر المراقب محل الأمانة المهنية أي غير مسؤولاً:³⁷

³⁵ أبو الفتوح علي فضاله ، مرجع سبق ذكره ص13

³⁶ الجريدة الرسمية العدد 20 المؤرخ في 27 / 03 / 91 المتعلقة بمهنة محافظ الحسابات المادة 64 ص657

- 1- إذا لم يكشف عن حقيقة مادية علمها أثناء تأدية مهمته ولا تفصح عنها الأوراق التي تشهد بصحتها.
- 2- إذا لم يذكر في تقريره ما عمله من تحريف أو تمويه في هذه الأوراق.
- 3- إذا أهمل إهمالا مهنيا خطوة من خطوات فحصه أو تقريره.
- 4- إذا أبدى رأيا برغم عدم حصوله على البيانات الكافية لتأكيد الرأي ولم يشر إليه في تقريره.
- 5- إذا تغافل عن الحصول عن إيضاحات كان يمكنه الحصول عليها أثناء المراجعة.
- 7- إذا لم يتضمن في تقريره جميع الحدود التي فرضت عليه وكذا كل الانحرافات عما تتطلبه الأصول المهنية وما تقتضيه المراجعة المتفق عليها.

خلاصة الفصل الأول :

تناولنا في هذا الفصل مختلف المفاهيم للمراجعة و المعايير التي تقوم عليها المراجعة ، و من ثم فإن مدى سلامة تطبيق هذه المعايير يعتمد على الخبرة المهنية للمراجع التي يكتسبها من مزاولته للمهنة، من أجل إعطاء الصورة الوافية للمؤسسة .

كما قمنا بعرض المؤهلات العملية والعملية للمراجع ، وكيفية تعينه مع الإشارة إلى الخطوات المتبعة والمعايير واجب السير وفقها من أجل تفويض المراجع الكفاء ، مع الإشارة لما على المراجع من واجبات وماله من حقوق ، وكذا المسؤولية المترتبة عليه

الفصل الثاني — آليات المراجعة

تمهيد:

إن النشاط المقصود به في المراجعة والمراقبة له أصول قديمة، فقد وجدت وظائف مشابهة في الحضارات السابقة، بحيث اقتصرَت عملية المراقبة في بادئ الأمر على اكتشاف أخطاء و انحرافات النظام الداخلي للمؤسسة، أما المفهوم الصحيح للمراجعة فلم يتبين إلا في بداية القرن العشرين فقد أصبح التدقيق و الفحص يحددان المخاطر المحيطة بالمؤسسة بغية التخفيض منها.

فإن تطور مهام المراجعة بدئ باكتشاف المخالفات إلى حد تقييم شامل لسير العمل داخل المؤسسة، و قد استدعى ذلك، وجود مناهج و نماذج، تقنيات ووسائل، توجه المهام العديدة للمراجع.

فإن المراجعة تعتبر تقنية متخصصة تدرج ضمن الدراسات الحديثة، فهي تتطلب كفاءات علمية و عملية، تسمح بتحقيق أهداف المراجعة.

و أن توضيح المعالم الأساسية التي تستند عليها المراجعة، يعتبر من الأعمال الأولية لكل مهمة تدقيق مهما كان مجال نشاطها.

و من هذا المنطلق، تم تقسيم هذا الفصل إلى جزئين كالتالي :

1- المنهجية العامة للمراجعة، و التي تشترك فيها كل مهام المراجعة .

2- التقنيات و الوسائل المستعملة لجمع أدلة المراجعة .

المبحث الاول: منهجية المراجعة

حتى يتمكن المراجع من أبداء رأيه حول البيانات و المعلومات الخاصة بالمؤسسة فإنه يقوم بتصميم اجراءات تساعده على توفير القناعة المعقولة بان البيانات قد أعدت بصورة صحيحة ، و لقيام بذلك لابد من إتباع طرق ومناهج هادفة ، والتي تتمثل في المنهجية المقدمة ، التي تنطبق على جميع التحقيقات والفحوص الخاصة بكل مهام المراجعة ، و التي تهدف إلى التأكد من مصداقية و صحة المعلومات في المؤسسة.

بمعنى آخر، أن المنهجية تخص كل أنواع المراجعات، الداخلية أو الخارجية، فسنرى أن المراجع عليه أن يتبع خطوات و مراحل أساسية ، حيث يحاول المراجع جمع كل المعلومات الخاصة بمحيط المؤسسة كمرحلة أولى ثم تأتي مرحلة تقييم المراقبة فيها، أين يتم تحديد نقاط القوى و الضعف، و من خلالها يضع المراجع خطة خاصة لتنفيذ مهمته و التي تنتهي بتوصيات و حلول.

التي سنوضحها في هذا المبحث وفق العناصر التالية :

1 - اكتساب المعرفة العامة حول المؤسسة

2 - تقييم تقييم نظام الرقابة الداخلية

3 - تنفيذ مهمة المراجعة

4 - إعداد التقرير

المطلب الأول : اكتساب المعرفة العامة حول المؤسسة

ليس من الممكن تصور مهمة مراجعة في المؤسسة دون تخصيص وقت لجمع معلومات و معطيات عامة حول هذه المؤسسة، فإن نوعية و مقدار هذه المعلومات فيحددان حسب أهداف و مسؤوليات المراجع وهد وفق ما يلي .

الفرع الأول : البحث عن المعلومات³⁸

يقوم المراجع بالبحث عن المعلومات المهمة ،و التي تؤثر على طبيعة التدقيق، كما أنها تحدد اتجاه و امتداد التدخلات

الممكن تحقيقها في المؤسسة، ويمكن تصنيف أهم المعلومات في العوامل التالية :
1- العوامل الخارجية وتتمثل أساسا في البحث عن:

* المحيط الاقتصادي

* مميزات القطاع

* مكانة المؤسسة في السوق.

2- العوامل الداخلية وتتمثل في :

* التطور التاريخي للمؤسسة.

* الهيكلة و القواعد القانونية التي تخضع إليها المؤسسة.

* نشاطات و عمليات المؤسسة.

* الأفراد المسؤولين عن تسيير و تنفيذ تلك العمليات.

* الوسائل والتقنيات المستخدمة في الأنشطة وكذا في التسيير و الإدارة.

* السياسات العامة للمؤسسة (الإستراتيجيات و الآفاق المستقبلية).

ولكي يتمكن المراجع من الإلمام بكل هذه المعلومات يستعمل كل من:

* الوثائق و المستندات الموجودة على مستوى المؤسسة.

* زيارة المركبات و المصانع و الهيئات التابعة للمؤسسة.

* استجواب الأفراد و المسيرين داخل المؤسسة.

فكل هذه العوامل تؤثر على أوضاع المؤسسة و تخلق مناطق خطر فيها ، هذا لأن كل المعطيات و الحسابات ما هي إلا انعكاس للحقائق الاقتصادية و القانونية و الاجتماعية التي تعيش فيها المؤسسة ، و عليه فلا بد من أخذها في الحسبان عند التقييم.

الفرع الثاني : تحديد أهداف المهمة

إن حجم المؤسسة وتعدد الأنشطة التي غالبا ما تكون معقدة و مركبة، كما أنها قد تكون موزعة عبر مناطق جغرافية مختلفة، فهي كلها عوامل تفرض على المراجع التخطيط و التنظيم الدقيقين عند تنفيذ مهمته.

وانطلاقا من إلمام شامل لبعض المعلومات العامة حول المؤسسة يستطيع المراجع تحديد أهداف المراجعة، فكل خطوة من مهمته لابد أن تتدرج ضمن هدف معين و واضح، إذ أنه من المستحيل مراجعة وفحص كل العمليات المحققة في المؤسسة.

و بناء على ما سبق، سيحدد المراجع العمليات الأكثر عرضة للخطر و التركيز على العناصر التي تكثر فيها لأخطاء، هذا ويمكن حصرها فيما يلي، أخطار الوقوع في الخطأ ، أثناء تنفيذ العمليات أو عند المتابعة والمراقبة لها:³⁹

1- أخطار عامة : وهي التي تتعلق بالمحيط الخارجي و التنظيم العام للمؤسسة و كذا درجة كفاءة المسؤولين والأفراد.

2- أخطار مرتبطة بالوظيفة المالية والمحاسبية: وهي الأكثر خطورة، فمثلا الأخطاء المتعلقة بالجرد أو تقييم الأصول ... الخ.

3- أخطار ناتجة عن خلل في نظام المراقبة الداخلية : وذلك إما عند تصميم هذا الأخير أو سوء فهمه وتطبيقه.

و للإشارة، فإن الخبرة و الذكاء تعتبر كفاءات عالية تساعد المراجع، إذا ما توفر عليها، في الكشف و التفسير الصحيح للحقائق .

هذا و تختلف الأهداف المسطرة حسب نوعية المهمة. بمعنى آخر، إما أن تكون المراجعة داخلية أو خارجية (محافظ الحسابات) أو حسب طرق تدخلاتها ، فمحافظ الحسابات له أهداف غير محددة ، فعليه أن يتحقق من صحة كل الحسابات المالية و المحاسبية ولو أدى ذلك ، إلى إعادة النظر في مجمل نشاطات المؤسسة.

أما المراجع الداخلي فغالبا ما يكون له مخطط سنوي يراجع فيه الوظائف التي تعاني من صعوبات ، كمراقبة عملية الجرد أو التنظيم داخل مصلحة معينة، ... الخ

وفي الأخير نشير إلى أنه، مهما كانت المهمة المكلف بها المراجع، فإن المعرفة العامة للمؤسسة تعتبر المرحلة التمهيدية قبل تقييم نظام الرقابة الداخلية، الذي سيسمح بالكشف عن مواطن القوى و الضعف في المؤسسة ، ومن خلال ذلك يضع المراجع خطة للعمل و توجيه صحيح لبرنامج التدخلات و التحقيقات.

المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية

إن تعدد أصناف المؤسسات وكبر حجمها واتساع رقع نشاطها وتنوع عملياتها، أدى إلى تقسيم وظائف نشاطها في شكل مديريات تغطي كل منها وظائف معينة، إذاً بانسجامها وتضافر جهودها تستطيع المؤسسات تسطير إستراتيجياتها، ومتابعة تنفيذها، بما يحقق هدفها، ولتنفيذ ما تم تبينه يجب الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية.

فإن إجراءات المراقبة الداخلية هي أساس كل مهمة مراجعة، فمن خلالها يتضح مدى مصداقية نظام المعلومات في

المؤسسة، فعندما يتساءل المديرون عن وضعية المؤسسة (كيفية استغلال الموارد، كفاءات العمال، سير العمليات، الخ...) يلجئون إلى مراجعين و خبراء مستقلين ، وذلك بغرض الحصول على أجوبة تفسر حقيقة الأوضاع .

فالتقنيات الموضوعية من قبل هؤلاء المراجعين تعتمد أساساً على تحليل التنظيم الداخلي للمؤسسة و الحكم على نوعية أهم

نظام يضمن السير الحسن للمؤسسة ،وتتمثل هذه التقنيات فيما يلي:⁴⁰

الفرع الاول : تنظيم المؤسسة

إذ لابد من تحليل التنظيم الداخلي للمؤسسة كمرحلة أولية للتقييم ، ويمكن حصر هذا التنظيم فيما يلي:

- 1- تنظيم العمل: والذي يتوقف على التكنولوجيا المستعملة في تنفيذ العمليات، كما أنه يحدد شروط التمويل، الإنتاج، التوزيع، التمويل، الخ
- 2- التنظيم الإداري : و يتمثل هذا التنظيم في نفس العمليات التقنية المذكورة سلفاً، لكنها مجسدة ومسجلة في وثائق و ملفات يمكن متابعتها من خلال نظام معلومات خاص .
- 3- التنظيم المحاسبي: فهو يترجم كل العمليات التقنية و الإدارية إلى لغة النقود، تعرض في شكل قوائم و جداول مالية، التي تعكس الحالة الحقيقية لكل العمليات في المؤسسة.

الفرع الثاني : خصائص الرقابة الداخلية

يستلزم إقامة نظام للرقابة الداخلية وجود بعض الخصائص التي تؤدي إلى خلق محيط ملائم، داخل المؤسسة، يسمح بالسير

الحسن للعمليات اليومية، ونذكر من بينها وجود العناصر التالية:

* مخطط السير و التنظيم.

* دفاتر خاصة تشرح بالتفصيل الإجراءات الداخلية للمؤسسة.

* مؤهلات وكفاءات ملائمة للموظفين .

ويتأكد المراجع من مسؤولية كل الأفراد و كذا تطبيق إجراءات تسمح بالفصل بين وظائف غير المنسجمة، فمبادئ الرقابة الداخلية تنص على عدم تكفل مصلحة أو فرد معين بمسؤولية تنفيذ جميع مراحل صفقة معينة، أي بمعنى آخر الفصل بين كل من:

41

* الوظائف العملية : الشراء، البيع، الإنتاج، الخ

* وظائف الاحتفاظ بالأموال : إعداد الدفع، دفاتر اليومية و المالية، الخ

* وظائف المراقبة : التتقيق ، التدقيق و المراجعة، الخ

و من جهة أخرى، فإن دوران الأفراد بين هذه الوظائف و كذا اختيار الكفاءات المناسبة (سياسة التوظيف و التكوين)، كلها تساهم في تحديد مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

هذا لأن فصل المهام بين الأفراد و متابعة إجراءات التصديق و التسجيل ، سيسمح بالمراقبة المتبادلة، و الكشف عن الأخطاء

في الوقت المناسب و في الأجل المعقولة.

كما أنه يستدعي من الإدارة العامة التدخل عند وجود تجاوز أو احتيال، فلا بد من مراقبة مشددة و عقوبات صارمة، إذ أن التهاون أو عدم المتابعة للعمليات و الإجراءات التنفيذية في المؤسسة سيؤدي حتما إلى تشكيل ثغرات داخل النظام، ولكي يتعرف المراجع على كل هذه المعلومات يعتمد على وسائل خاصة كاستجواب المراقبة الداخلية أو مخططات السير.

وعلى ضوء ما قدم، و بعد إلمام شامل بنظام الرقابة الداخلية، تتحدد عند المراجع درجة الثقة في هذا النظام، كما تتضح

المعالم و الخطوط العريضة لبرنامج التدخلات و الفحوص التي سيقوم بها المراجع أثناء تنفيذ تحقيقات المراجعة.

فكلما كانت الرقابة الداخلية مرضية كلما ضيق المراجع مجال بحثه، و بالعكس، إذا كانت الرقابة الداخلية عاجزة و غير فعّالة

فالمراجع يشك في مصداقية معلومات النظام.⁴²

و أخيرا تعد مرحلة المعرفة العام للمؤسسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية فيها بالمرحلة الأولية لمهمة المراجعة، حيث توجه من خلالها التحقيقات و الفحوص إلى ما هو مهم و أساسي للكشف عن حقائق النظام كما تتحدد الأهداف المنتظرة من المراجعة.

و يمكن حصر نتائج المرحلة الأولية فيما يلي:

* تحديد العمليات الأكثر عرضة للمخاطر.

* تقييم درجة أهمية هذه المخاطر.

* إعداد برنامج وخطة للتحقيق و التدقيق.

وهكذا يتم التقارب بين المؤسسة و المراجع بشكل صحيح و ديناميكي، مما يؤدي إلى إعداد خطة بحث متوازنة و فعالة،

تجنب المراجع تضيق الوقت والتخفيض بذلك من تكاليف مهمة المراجعة.⁴³

المطلب الثالث: تنفيذ مهمة المراجعة

على أساس المعلومات المحصل عليها في المرحلة الأولية، يخطط المراجع مهمته ويحدد العمليات و المواطن الحساسة للتدقيق،

مع مراعاة الوقت و امتداد حدود التحقيق.

ومن جهة أخرى يختار المراجع التقنيات و الوسائل الملائمة لكل مهمة تدقيق و فحص، فعلى سبيل المثال قد يقتني المراجع

بين:⁴⁴

* استجواب الأفراد المعنية و إعداد مخططات السير.

* اللجوء إلى العينات الإحصائية و الملاحظات العينية.

فهذا البرنامج المفصل للأعمال سيصبح دليل المراجعة، فالمراجع يمكنه الآن معرفة ما هي المهام الموكلة إليه (ماذا ؟)، حسب

خطة محددة (متى ؟)، و أخيرا بأي تقنية (كيف ؟) .

إضافة إلى ذلك، قد يلجأ المراجع إلى اختيار بعض المساعدين و المتخصصين و ذلك حسب درجة امتداد و صعوبة المهمة.

وسنوضح الخطوات السابقة فما يلي :

الفرع الأول : إعداد المهمة

بناء على ما تم تحديده في برنامج العمل و الأهداف المنتظرة من المراجعة، سيحاول المراجع تطبيق نقاط هذا البرنامج،

حيث سيبحث عن من و كيف و متى... ؟، مع التدقيق و الفحص في الأجوبة باستعمال الاختبارات و الوسائل التي يراها مناسبة.

هذا ويمكن توضيح التقارب في إعداد مهمة المراجعة فيما يلي:

* تحديد الأنظمة أو الأنشطة والوظائف التي ستخضع لعملية المراجعة (المبيعات، المخزون، المشتريات، الاستثمارات ؛ الخ...).

* محاولة التدقيق في النظام وذلك عن طريق تحديد مسار انتقال الوثائق والملفات من بداية العملية إلى نهايتها (مخطط تدفق المعلومات).

* تحديد عناصر الرقابة الداخلية .

الفرع الثاني : تنفيذ المراقبات

ويكون ذلك عن :

1- فحص المطابقة : يتمثل فحص المطابقة أساسا في الملاحظة و المشاهدة العينية لمختلف مراحل و إجراءات العمليات الممثلة في مخطط السير، فهي تساعد على تكملة استجواب الرقابة الداخلية المحقق مسبقا.

ومن هذا المنطلق، و مع الأخذ بعين الاعتبار مناطق الخطر ، سيقوم المراجع باختبارات خاصة ببعض الإجراءات وذلك لاستبيان حقيقة سير العمل و درجة التحكم فيه.

ولتحقيق ذلك، يلجأ المراجع إلى استعمال الوسائل الملائمة لتكشف تدريجيا عن حقيقة سير العمليات، كما أن على المراجع أن يتميز بالذكاء و الفطنة و كذا قدرات تمكنه من استغلال أمثل للمعلومات المستجمعة.

هذا لأن استعمال الوسائل المناسبة للتدقيق تسفر على نتائج و ملاحظات مهمة، لكن تفسيرها و تحليلها يبقى أصعب و أدق مرحلة ، فهي قد تدفع بالمراجع إلى ارتكاب أخطاء و سوء فهم للأحداث، لذلك على المراجع أن يكون شديد الحذر عند المراقبة فمثلا: لابد من ملاحظة الجزء من خلال الكل ، و مراعاة بذلك الزمن و الظروف المحيطة.⁴⁵

و قبل عملية التصديق يتم التأكد و التحقيق و كذا التقارب لكل البيانات و القرائن المحصل عليها، من حيث التأكد و التحقق من معظم الحسابات و النسب المالية و المحاسبية.

أما التقارب فهو إثبات صحة معلومة معينة ناتجة من مصدرين مختلفين فمثلا : المقارنة و التقارب بين القيمة المحاسبية للمخزون و الجرد المادي له، فتعكس الفروق، إن وُجدت، عن اختلال وانحراف في النظام.

فضلاً عن عملية التحقيقات و الاختبارات التي ينجزها المراجع، لابد من عملية تدوين للمعلومات بشكل منظم فيما يسمى بأوراق العمل حيث نجد فيها كل مراحل التدقيق بما فيها الوسائل و التقنيات المستعملة، و يمكن تلخيص ذلك في:

* تحديد الهدف (على ماذا نبحت؟).

* الوسيلة والتقنية المستعملة.

* النتيجة (التصديق أو عدم التصديق).

2- التصديق : قبل التصديق على أي وضعية أو حالة معينة لابد من جمع الأدلة والقرائن الكافية، بالكف و الكيف، بغرض إثبات الحكم على هذه الوضعية. فعلى المراجع التصديق على وضعية المؤسسة بعد التأكد التام و الدقيق لصحتها، وهنا لابد من مميزات لدى المراجع، كالفطنة و إمكانية التحصيل، لتساعده على إدراك وتركيب و كذا تحليل صحيح للأوضاع في الآجال المحدودة، فيستعين المراجع بتقنيات تُعزز هذا التحليل، نذكر أهمها:

* الملاحظة العينية أو الفيزيائية: التي تأكد مثلا من وجود الأصول.

* التحقيق المباشر مع الطرف الثالث : كالموردين و الزبائن.

* اختبار الوثائق و الملفات المنتجة و المستخدمة في المؤسسة.

* التحليل، التقييم و التقارب بين المعلومات العينية و المستندات.

* الاستعانة بالاستجابات و تفسيرات المسؤولين و الموظفين.⁴⁶

الفرع الثالث : مراحل تنفيذ المراجعة

لتحقيق أهداف المراجعة يستلزم على المراجع استخدام مجموعة من الفحوص و المراقبات الخاصة بكل جانب من جوانب

الظاهرة المدروسة. وبصفة عامة نميز بين ثلاث مراحل للتدقيق و هي:⁴⁷

♦ المراجعة و التدقيق في المعطيات المالية و الإحصائية.

♦ المراجعة و التدقيق في عمليات التسيير.

♦ المراجعة و التدقيق الإداري.

1- المراجعة المحاسبية والإحصائية : لا يمكن تصور المراجعة دون التطرق إلى الجانب المحاسبي و المالي للمؤسسة، فتقوم

المراجعة المالية و المحاسبية على اختبار يقوم به خبير مستقل بغرض إعطاء رأي مبرر عن حقيقة الحالة المالية للمؤسسة، و قد يذهب المراجع إلى أبعد من ذلك، كمحاولة تحديد أخطار التسيير الناتجة عن النوعية الرديئة للمعلومات المستخدمة، لذلك يجب التأكد من صحة المعطيات المالية و الإحصائية المستعملة في التسيير اليومي للمؤسسة، و من بين هذه ما يلي :

⁴⁶ محمد سمير الصبان ، عبد الله هلال ، مرجع سبق ذكره ، ص 83

⁴⁷ محمد الفيومي و سمير الصبان، مرجع سبق ذكره ، ص 113

* القوائم و النتائج الشهرية للمحاسبة العامة.

* القوائم و النتائج الشهرية للمحاسبة التحليلية.

* الموازنات.

* الإحصائيات.

و نشير إلى أنه غالبا ما تكون هذه المرحلة من اختصاص المراجع الخارجي الحيادي أو محافظ الحسابات.

وبعد التأكد و ضمان صحة و دقة المعطيات الرقمية المستعملة في التسيير، يمكن للمراجع أن يباشر في تحليل سير عمليات التسيير بحد ذاتها.

2- المراجعة والتدقيق في عمليات التسيير: إن التحليل الجيد للمظاهر، و التدقيق في كيفية سيرها داخل المؤسسة، يمكن أن يحدد مختلف مراحل التدخل لعملية المراجعة، فاحترام الإجراءات والبحث المستمر في تحسينها يسمح بتخفيض المخاطر المحيطة بالمؤسسة.

و على إثر ذلك، فلا بد من توجيه صحيح لتدخلات المراجعة في عمليات التسيير، بمعنى آخر أن يركز المراجع على العمليات و الوظائف الأكثر تعرضا للخطر، وهناك عاملان يساعدان على توجيه عمل المراجع في المؤسسة:

* أهمية العمليات: ومن أمثلة ذلك، المنتج الذي يحقق أكبر المبيعات، المشروع الأكثر حصة في الميزانية، المؤسسة تحتوي على طاقة بشرية معتبرة، الخ

* الطابع الجديد : استثمار جديد أو بعث منتج جديد في السوق ،... الخ⁴⁸

كما يعتمد المراجع على تقييم جيد لنظام الرقابة الداخلية و تحديد مدى فعاليتها، ليتسنى له تنفيذ المراجعة في العمليات ذات الاهتمام الكبير في المؤسسة ، كما تحتاج إلى مراقبة دورية، تسمح باكتشاف الأخطاء و تصحيحها في الوقت المناسب.

و يعتمد التدقيق و المراجعة في عمليات التسيير على فحص و تحليل لعينات إحصائية ضمن مجموعة داخل المؤسسة (عمليات، أفراد، أجهزة، ... الخ)، كما قد يعتمد الفحص على نتائج العمليات كمروية استثمار معين أو تأثير حملة إعلانية ،

ونشير إلى أن مراجعة عمليات التسيير تحتاج إلى كفاءات عالية من المراجع لفهم و إدراك حقيقة العوامل التقنية، التي قد تفوق اختصاص المراجع، لذلك فهو مطالب برفع كفاءاته باستمرار عن طريق التكوين أو التطلع إلى المستجدات العلمية.

3- المراجعة الإدارية⁴⁹: وتعتبر من أصعب مراحل المراجعة، إلى حد امتناع البعض عن تنفيذها، رغم أن معظم الحلول، أساسها عند وضع البرامج الإدارية.

فخبرة و كفاءة المراجع، عند تحليل و تفسير الأوضاع، لا تكفي لحل مشاكل و تجنب المخاطر، إذ لابد من دعم صارم من طرف إدارة المؤسسة، كإعطاء الأهمية لأنشطة خلية المراجعة و الأخذ بتوصياتها مهما كان عمقها.

فالحقيقة أن أي خلل في الرقابة الداخلية يرجع إلى مسؤولية الإدارة، إما عند تصميم مخطط الرقابة الداخلية أو في عمليات

التسيير أو في اختيار الكفاءات، لذلك لابد من مراجعة المراحل الإدارية و كيفية استنادها على المعلومات لاختيار البرامج و السياسات الملائمة.

بمعنى آخر يفترض على المراجعة أن تضمن صحة النتائج التقنية التي تسمح باتخاذ القرار السليم.

أما إذا كان الخلل في تطبيق إحدى العمليات أو في إعداد القوائم المالية فعلى المراجع تحضير برنامج للمتابعة و المراقبة عن قرب لهذه العمليات.

وقد نجد لدى المؤسسة مجلسا إداريا يشمل على مجموعة من المراجعين و المسيرين و كذا خبراء و مسؤولين في كل أنشطة المؤسسة، كما قد يتم استدعاء محافظي الحسابات في الاجتماعات الدورية للمجلس بحضور الإدارة العامة أو بالأحرى الرئيس العام للشركة.

وخلال هذه اللقاءات، يكون عرض مفصل للمخاطر و المشاكل المحيطة بالمؤسسة، كما يتم الإدلاء باقتراحات للحلول الممكنة وتوصيات لتحسين الأوضاع في المستقبل.

غير أن الاقتراحات و التوصيات ما هي إلا مشاركة من ذوي الخبرة و المعرفة، بغرض تحقيق أمثل لأهداف المؤسسة، لكن القرار النهائي و المسؤول الوحيد عن أوضاع هذه المؤسسة هو الرئيس العام.

الفرع الرابع إعداد التقرير :

تتمثل المرحلة النهائية للمراجعة في إعداد تقرير نهائي للتدقيق و الفحص الذي قام بهما المراجع طيلة فترة المهمة، و يتميز هذا التقرير بالشمولية و الدقة مع عرض كل الأدلة و القرائن التي تُثبت حكم و تقدير المراجع لنظام المعلومات في المؤسسة.

و يمكن تقسيم المرحلة النهائية للمراجعة إلى جزأين، متتالين و متكاملين، كالتالي:⁵⁰

أولاً : الاجتماع النهائي

ويضم كل من المراجع (فرقة المراجعين) و العميل، وكذا المسيرين و مختلف المسؤولين، وتتجلى أهمية الاجتماع في عرض و توضيح كل النقاط و الأدلة و الإثباتات التي تُحصل عليها المراجع أثناء مهمته، التي تسمح للعميل أن يتعرف على شوك و تحقيقات المراجع و إمكانية مناقشتها.

وبناء على ذلك يحاول المراجع عرض المشاكل و التوصيات، استنادا على الأولويات ودرجة الأهمية، فعلى المراجع أن يتجنب إعطاء الأهمية لأشياء لا تستحق فهي تعتبر مشاكل وهمية ، والتي تؤدي إلى سمعة سيئة للمراجع لعدم كفاءته في حصر جيد للأوضاع، وليتم إنجاح الاجتماع أو المقابلة النهائية توجب التحضير الجيد، من ناحية العرض أو عند مناقشة التوصيات.

1- العرض : يكشف من خلاله المراجع على كل نقاط القوى و الضعف مرفقة باستدلالات وبيانات، فلا داعي للتأكيد و الحكم دون إثبات و دليل مستمد من تحقيق المراجعة.

أنشاء العرض يتدخل جميع المشاركين في الاجتماع، كل حسب تخصصه و مسؤوليته، فهكذا يكون العرض حيويا ،وواضحا و شفافا.

بعد الانتهاء من العرض تأتي مرحلة حساسة ودقيقة والمتمثلة في نقد و مناقشة توصيات و ملاحظات المراجعين، و التي غالبا ما تكثر فيها المعارضات و الانتقادات.

2- المعارضة : عندما يصادف المراجع معارضة من العميل، يجد نفسه أمام حالتين هما:
* إما أن يكون المراجع قادرا على الاستدلال و الاستحضار يثبت حكمه و نتائجه، وفي هذه الحالة تنتهي المعارضة مباشرة.

* إما أن يمتنع المراجع لعدم وجود أدلة كافية أو عدم تصنيفها وترتيبها كفاية للاستدلال بها (ضعف تحضير الاجتماع)، وفي هذه الحالة من الأفضل عدم ذكر تلك الملاحظة أو النقطة المنتقدة في تقرير المراجعة، وذلك لصالح الطرفين ، أما إذا كان المشكل خطيرا و معتبرا فمن المستحسن إيقاف الاجتماع و تأجيله ريثما يتحصل المراجع على الأدلة و القرائن الكافية قبل الإدلاء بالحكم النهائي.

لكن في كل الأحوال سيواجه المراجع معارضة العميل ، مهما كانت الظروف و التوصيات، ذلك لأن من طبيعة العميل عدم قبول النقد و الحلول المقترحة من المراجعين، مما يدفع المراجع إلى تغيير البعض منها بقناعة.

يمكن أن نضيف سببا آخر يدفع العميل بمعارضة تحليل المراجع، وهو كون أن هذا الأخير ليس بالضرورة خبير أو أخصائي

في مجال المؤسسة، مما قد يؤدي إلى اقتراح حلول غير مناسبة للمشاكل ، لكن بوجود جو ملائم يحول بين كل من المراجع و العميل، يمكن أن يقترح مسؤولون في المؤسسة بعض الحلول التي توجه و تزيد من صحة التوصيات الأولية للمراجع.

واستنادا على ذلك، تأخذ المعارضات و الانتقادات كمصدر قوى لتزويد المراجع بخبرة و تحكم أكثر في الأوضاع.

كما تأخذ المعارضة وأجوبة العميل شكلا كتابيا، حيث يرسل العميل للمراجع وثيقة رسمية تشمل كل الملاحظات و الأجوبة على التوصيات الخاصة بمهمة المراجعة في المؤسسة.

ثانيا : تقرير المراجعة

فتقرير المراجع هو الشكل النهائي و الكتابي لمهمة المراجعة، إذ ليس من الممكن تصور مهمة تدقيق و مراجعة بدون تقرير يكشف عن حكم المراجع في وضعية المؤسسة، حتى لو كانت هذه الأخيرة تعكس تكاملا جيدا نسبيا بين نظام الرقابة الداخلية و الأهداف المسطرة لها.

ونشير إلى أن تقرير المراجعة يخضع إلى معايير و مبادئ معمول بها لدى كل المراجعين و التي تم التطرق إليها في فقرة سابقة (معايير المراجعة).

عموما يقوم المراجع بحصر مواطن القوى والضعف للنظام، كما يحدد المخالفات و الأخطاء المكتشفة، التي من خلالها يضع التوصيات و الاقتراحات الممكنة.

و بعد الاجتماع النهائي الذي تمّ فيه مناقشة جميع النقاط التي سُدّكر في تقرير المراجعة، و بعد أن يتحصل المراجع على أجوبة العميل بشكل رسمي، يمكن للمراجع أن يشرع في كتابة التقرير النهائي لمهمته.

و يختلف إعداد التقرير حسب هدف المراجعة، فنميز بين :

* تقرير الحصيلة للأوضاع بصفة عامة.

* وتقرير مفصل و مطول يشمل على دورات و فصول حسب نوعية تدخلات المراجع.

وبصفة عامة فالتقرير يشكل وثيقة رسمية ومصدرا للمعلومات، كما يعتبر أداة عمل للمراجعين و المسيرين على حد سواء، و على هذا يتم توضيح في التقرير ما يلي: ⁵¹

* تقييم نظام المراقبة الداخلية .

* الكشف عن الأوضاع السائدة، مع وجود الأدلة و القرائن الكافية للحكم النهائي عليها.

* اقتراح توصيات و توجيهات لتصحيح الأخطاء و المخالفات.

أما عن الشكل عموما يُبنى على النحو التالي :

* صفحة أو مستند الإرسال.

* فهرس، مقدمة، خلاصة.

* نص التقرير حيث نجد فيه: عرض النتائج، التوصيات و أجوبة العميل.

* الخاتمة، خطة التحقيق و التدخلات، الملاحق.

المبحث الثاني: التقنيات والوسائل لجمع أدلة المراجعة

عبر كل مرحلة من مهمة المراجعة، يقوم المراجع بجمع الأدلة و القرائن الكافية لاستبيان و توضيح النتائج و القرارات التي تخص حالة المؤسسة، و لإلمام جيد بأدلة الإثبات لابد من اختيار التقنيات و الوسائل الملائمة للأوضاع و التنسيق فيما بينها، وهنا نشير إلى أن خبرة وكفاءة المراجع تلعب دورا هاما في إدراك وفهم صحيح لوقائع المؤسسة.

لدالك سنقوم بسررد أدلة الإثبات التي يبحث عنها المراجع، ثم نكشف بعدها عن بعض التقنيات و الوسائل المستعملة من المراجعين لغرض جمع هذه الأدلة.

والتي تتضح وفق العناصر التالية :

1- أدلة الإثبات في المراجعة

2- وسائل المراجعة

3- تقنيات المراجعة

المطلب الأول: أدلة الإثبات في المراجعة

أدلة الإثبات هي كل ما من شأنه أن يؤثر على حكم و تقدير المراجع فيما يتعلق بمطابقة ما تم عرضه من معلومات للحقيقة الاقتصادية، فهي تعتبر معظم الجهد المراجع، كما أن معايير العمل تنص على أنه لابد من جمع أدلة الإثبات الكافية و الصالحة من خلال الفحص و الملاحظة و الاستفسارات و المصادقات التي تمثل أساسا معقولاً و مناسباً لتكوين الرأي الفني المحايد، وهد يستوجب ما يلي: ⁵²

الفرع الأول : الكفاية في الأدلة

الكفاية تعني الحصول على حجم من الأدلة يحقق تدعيم كاف و ملائم لرأي المراجع دون الإسراف في التكاليف أو التعرض لمشاكل قانونية.

الفرع الثاني: صلاحية الأدلة

فيجب أن يكون الدليل فعّالاً، بمعنى آخر، أن تكون الأدلة ذات نوعية جيدة يمكن الاعتماد عليها في استنتاج رأي منطقي، كما عليها أن ترتبط دائما بأهداف المراجعة.

إن عملية جمع الأدلة يجب أن تكون منهجية و منسقة، فعند مراجعة أي حالة يجب البدء بتحديد الأهداف الواجب تحقيقها ثم تعيين إجراءات جمع أدلة الإثبات الضرورية لتحقيق هذه الأهداف. وأخيرا يجب تقييم الأدلة قبل الاعتماد عليها في إبداء الرأي بخصوص حالة المؤسسة.

وعادة ما يتم تلخيص الإجراءات المتبعة خلال المراجعة، مرفقة بأدلة الإثبات، فيما يعرف بأوراق المراجعة و التي يحتفظ بها المراجع كتدعيم لرأيه مع تبيان احترامه لمعايير و مبادئ المراجعة .

المطلب الثاني : وسائل المراجعة

ان وسائل المراجعة تستعمل عند تطبيق التقنيات بصفة متفاوتة حسب الضرورة والتي ستوضح وفق الفروع الآتية :

الفرع الأول : استجواب الرقابة الداخلية

تعتبر دراسة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة ضمن المرحلة الأولية للمراجعة، ولتقييم هذا النظام يستلزم البحث عن المعلومات اللازمة باستعمال كل الوسائل الملائمة لاستخلاص الملاحظات و النتائج التي تساعد على تحقيق أهداف المراجعة.

ومن بين الوسائل التي يعتمد عليها المراجع في تقييم الرقابة الداخلية، مجموعة كبيرة من الأسئلة المتنوعة التي تدعى " باستجواب الرقابة الداخلية " حيث يتم فيه تصميم الأسئلة بشكل مغلق، بمعنى أن الإجابة عليها تكون إما بـ " نعم " أو " لا " .

فتشير الإجابة بـ " نعم " إلى مواطن قوى إيجابية للنظام، أما الإجابة بـ " لا " فهي تعكس مواطن ضعفه، التي تستوجب من المراجع شرح و توضيح، كما عليه أن يسجل ذلك على أوراق العمل بصفة مستمرة، وأما بشأن نقاط القوى فلا بد أن تخضع للتحقق عن طريق المعاينة الإحصائية أو اختبار السير الحسن للنظام.⁵³ و لقد تم إعداد قائمة أو لائحة نموذجية للاستجواب، استنادا على خبرة المراجعين و محافظي الحسابات فمعظم مكاتب المراجعة الخارجية شعرت بالحاجة إلى وضع نموذج لاستجواب الرقابة الداخلية و ذلك للأسباب التالية :

* يمثل ثمرة لخبرة مهنية.

* يضمن توحيد النمط في اختبار و تقييم نظام المراقبة الداخلية .

* إعداد النموذج يسمح باجتناوب نسيان طرح الأسئلة الأساسية في مجال أو وضعية ما.

فالمراجع استنادا على نموذج الأسئلة يقوم بإعداد أسئلة خاصة بالظاهرة المدروسة تناسب الأهداف المسطرة، هذا و من جهة أخرى قد لا يحتاج إلى كل الأسئلة النموذجية والتي لا تتكيف مع الأوضاع أو الظاهرة المدروسة.

فإن الأسئلة النموذجية تسهل عمل المراجع باعتبار أن الهدف العام و الرئيسي لعملية المراجعة هو ضمان صدق و صحة المعلومات داخل المؤسسة.

أما هدف استجواب الرقابة الداخلية فهو السماح للمراجعين بتقييم إجراءات المؤسسة و التأكد من تحقيق الهدف الرئيسي للرقابة وهو التحكم.

ويمكن حصر الأسئلة الأساسية المستعملة في استجوابات الرقابة الداخلية فيما يلي:

- * ماذا ؟ سؤال حول العمل
- * من ؟ سؤال حول المنفذ
- * أين ؟ سؤال حول مكان التنفيذ
- * متى ؟ سؤال حول الفترة المناسبة للتنفيذ
- * كيف ؟ سؤال حول طريقة العمل

ومن خلال الإجابة عن أسئلة المراقبة الداخلية يستخلص المراجع النقاط الجوهرية للنظام.⁵⁴

الفرع الثاني : المعاينة الإحصائية أو السبر الإحصائي

إن العدد الهائل من الوثائق و المستندات وكذا العمليات و المهام، التي هي بصدد المراجعة، تؤدي إلى زيادة المخاطر، ذلك لاستحالة التدقيق في جميع مكونات المؤسسة، فيلجأ المراجع إلى استخدام المعاينة الإحصائية في مهمته، على أن يسبق ذلك دراسة و تقييم لنظام الرقابة الداخلية لتحديد ما إذا كانت المعاينة يمكن استخدامها أم لا ؟

فعند تنفيذ المراجعة بأسلوب العينة يتطلب عادة من المراجع كفاءة و خبرة، إما في اختيار العينة أو تحليل النتائج، التي تؤدي إلى تعميم الظاهرة المدروسة على المجتمع، ويكون ذلك وفق مبادئ المعاينة الإحصائية التي نسرّها فيما يلي:⁵⁵

- * تستعمل المعاينة الإحصائية في حالة تكيفها مع أهداف المراجعة .
- * تحديد جيد للمجتمع، بمعنى آخر، لا داعي لمعاينة مجتمع غير كامل أو ذو حدود غير واضحة.
- * اختيار العينة يكون عشوائي بالضرورة.
- * تجنب الاعتبار والتدخل الشخصي أو الذاتي في التحليل، كأن يجهد المراجع نفسه في الوصول إلى نتيجة معينة أو الاقتناع بوضعية قد تكون خاطئة وغير منطقية.
- * على المراجع أن يتفادى الاستنتاج و الحكم بالمخاطرة و المجازفة، فهي نتائج غير أكيدة و قد تكون من باب الصدف أو شيء من هذا القبيل.
- * عدم الابتعاد عن الحقيقة، فالمعاينة الإحصائية بطبيعتها تستدل بأرقام كثيرة التي قد تنسي المراجع موضوعها أو هدفها.
- * اختبار عدة عينات و المطابقة فيما بينهن مما يزيد من صحة النتائج و دقة الحكم.
- * ليس على المراجع أن يحدد مستوى عالي من الثقة.

* لا يجب أن يتوقف تحقيق المراجع على النتائج الإحصائية، فلا بد من البحث عن الأسباب بعدما تم تحديد حجمها.

إن المعاينة الإحصائية تعتبر وسيلة تدفع المراجع إلى التدقيق أكثر في صحة المعلومات المدروسة علما أن هذه الوسيلة تبقى منسجمة مع خصائص و معايير المراجعة.

الفرع الثالث : مخطط السير أو خرائط التدفق

إن استخدام خرائط التدفق تسمح بفهم تسلسل و تدفق الوثائق و المستندات بين مختلف الوظائف و المسؤوليات، مع الإشارة إلى المصدر و المصير لكل منها داخل المؤسسة، فتتكون لدى المراجع، من خلال المخطط، نظرة شاملة و كاملة لسير المعلومات في النظام.

1- مفهوم مخطط السير : يعرف خبراء المحاسبة مخطط السير أو خريطة التدفق على أنها تعبير شكلي لمجموعة من العمليات المتتالية، حيث يتم وصف كل الوثائق المختلفة، مناصب العمل، القرارات، المسؤوليات، العمليات ، التي تعرض برموز وأشكال مرتبطة فيما بينها حسب التنظيم الإداري للمؤسسة.⁵⁶

يستطيع المراجع من خلال تتبعه لتدفق المعلومات و المستندات أن يفهم و يدرك النظام بشكل جيد، وفيما يلي بعض فوائد و إيجابيات استعمال مخطط السير:⁵⁷

* يعتبر وثيقة بيانية، ممثلة برسوم و رموز، سهلة الفهم، توضح وبشكل سريع كل عملية أو إجراء في المؤسسة.

* يتم من خلال المخطط تحديد مواطن القوى و الضعف وكذا مدى قدرة النظام في اكتشاف أو تفادي الأخطاء الممكن حدوثها.

* كما تساعد خريطة التدفق المراجع في إعداد اقتراحات لتحسين الأوضاع في المؤسسة.

2- إعداد مخطط السير :

لتنفيذ و إعداد مخطط السير يستدل المراجع بكل المعلومات الممكنة من مختلف المصادر كالوثائق، أخبار و سرد العمال، الاستجابات و المقابلات، المخططات و الهياكل التنظيمية..... الخ

ومن بين الخطوات اللازمة لإعداد خرائط التدفق ما يلي:

* التعرف على الواجبات و المستندات و نمط التدفق.

* توزيع المهام عبر مختلف العمليات.

* تعيين كل من محددات: العملية، القرار، الرقابة و التنفيذ.

كما، يمكن تحضير وصف مبدئي للنظام، على ضوء الدراسة التي قام بها المراجع في الخطوات السابقة فهناك بعض المراجعين من يستخدم ما يعرف باسم "ملخص اختصاصات العاملين"، الذي يشمل على اسم الوظيفة و اختصاصات القائم بأدائها وكذا المستندات المرتبطة بها وتتكون خريطة التدفق من عدة أعمدة يمثل كل منها الوظيفة أو الموظف وكذا المستندات التي تعد و تتداول بين الوظائف، مع تبيان اتجاه تدفق هذه المستندات.

ويستخدم في رسم الخريطة عدة أشكال متعارف عليها، لكن مهما كانت الرموز فمبدأ المخطط لا يتغير، حيث كل ورقة منه تحوي عنوان واضح لمخطط السير المدروس من، اسم المراجع، تاريخ الإعداد.

فإن استخدام الأشكال بصورة موحدة في كافة الخرائط التي تعدها المؤسسة يسمح من فهم محتوياتها بسهولة وبسرعة، لجميع من يقرأها.

هذا ولا بد من الضروري شرح، بشكل مختصر، مفهوم الخريطة و إضافة توضيحات كملاحق يستند إليها. كما يمكن إدراج بعض الاحتياطات التي يجب أن يتخذها المراجع لتنفيذ جيد لمخططات التدفق وهي:

* الابتعاد عن التفاصيل الكثيرة التي قد تولد مخططات سير معقدة و متشابكة.

* الحرس على أن تملك كل وثيقة نقطة ختامية تنتهي إليها.

* اجتناب الخطوط المائلة و المنحرفة، واستعمال الخطوط العمودية و الأفقية.

* التأكد من صحة تسلسل العمليات و المعطيات في خريطة التدفق عن طريق التحقق لدى العميل.⁵⁸

و الحصيلة التي نصل إليها من بين الأهداف العامة لدراسة و تقييم النظام، وكذا استعمال كل الوسائل المناسبة، هو التعرف على مواطن القوى و مواطن الضعف التي تؤدي بدورها إلى تحديد نطاق اختبارات المراجعة ومن ثم ارتفاع كفاءة أدائها.

المطلب الثالث: تقنيات المراجعة

ان الهدف من تقنيات المراجعة هو جمع أدلة كافية و صحيحة لتدعيم عمل و رأي المراجع في المؤسسة، هذا وقد تتنوع و تتحدد التقنيات المستعملة حسب الأوضاع و الظواهر المدروسة، كما أن استخدامها يكون بشكل متفاوت و متكامل، بمعنى أن المراجع لا يكتفي بنتائج تقنية واحدة، فلا بد من تنسيق بين مختلف الطرق التقنية بغرض تحقيق أهداف المراجعة، وفيما يلي بعض التقنيات المستعملة لدى المراجعين عند تنفيذ مهمتهم:

الفرع الاول : المقابلة

وتعتبر المقابلة ضمن التقنيات غير الرسمية، فهي تقوم على وصف الإجراءات بسرد شفهي دون الاستناد إلى الوثائق أو مستندات تثبت ذلك.

و المقابلة في المراجعة لا تعتبر محادثات أو حوار، هذا لأن المراجعة تتركز على برنامج و أهداف محددة مسبقا، كما أن المقابلة ليست محضر شرطة ، بل لابد من خلق جو التعاون والتفاهم. ويمكن تلخيص أهم مراحل تقنية المقابلة فيما يلي :⁵⁹

1- تحضير المقابلة :و تتم عملية التحضير كالتالي:

* تحديد سابق لموضوع المقابلة: معرفة عامة حول المؤسسة أو تقييم المراقبة الداخلية لها.

* التعرف على العميل ونقصد كل من : - المؤسسة (القطاع، النشاط ، لنوعية،....الخ.).

- الشخص المستجوب (مكانته ، نشاطه ، الخ.).

* إعداد الأسئلة بشكل جيد للحصول على أجوبة بنفس المستوى، كما على المراجع كتابة الأسئلة بوضوح على أوراق عمله.

* أخذ موعد مع العميل لإجراء المقابلة، ومن المستحسن أن يكون اللقاء في مكتب أو مكان تواجد العميل لراحتة.

و نشير إلى أن المقابلة تتم حسب التنظيم الهيكلي للمؤسسة من الأعلى إلى الأسفل.

2- طرح الأسئلة : إذا تم التحضير الجيد للأسئلة وطرحها لأشخاص بشكل متفاهم ، فسيحصل

المراجع حتماً على المعلومات التي يحتاجها لدراسة النظام، بشرط أن لا يهمل الاحتياطات التالية :

* التأكد دوما من فهم صحيح لأجوبة المخاطب وإعادتها إذا لزم الأمر.

* ترك للمخاطب (العميل) حرية التعبير، دون الخروج عن هدف أو نطاق المراجعة.

* تدوين كتابيا الأجوبة و المعلومات الإضافية.

3- نهاية المقابلة : لإنهاء المقابلة على المراجع أن يصادق و يتأكد من النقاط الأساسية

المدونة، لاجتناب أخطاء ناتجة عن عدم الفهم أو النسيان، وذلك عبر كل مستويات المؤسسة

الفرع الثاني: الفحص التحليلي

المقصود بالفحص التحليلي هو مجموعة من التحقيقات و المقارنات في كل المعلومات و التدفقات التي

تتعلق بالظاهرة المدروسة، فهو يستند على المقابلات مع العميل و كذا مخططات السير أو تدفق المعلومات.

فالفحص يكشف عن الانحرافات الموجودة بين التقديرات و نتائج المحصل عليها، فضلا عن ذلك فإن أساليب

الفحص التحليلي تساعد المراجع في تسليط الضوء على الأحداث غير العادية مقارنة بالبيانات المسجلة.⁶⁰

الفرع الثالث : الملاحظة المادية

تعد الملاحظة الميدانية طريقة مباشرة للحصول على أدلة إثبات ، فالمراجع لا يكتفي بالوثائق والمستندات التي يدرسها وراء مكتبه إنما عليه أن يخرج إلى الميدان للدراسة و الملاحظة المادية ، فقد يقوم بالزيارة للمصانع ، المخزون ، القطاع التجاري ، أو قد تكون زيارة مكاتب أخرى للمؤسسة.

فالزيارات و الفحوص الميدانية يلجئ إليها المراجع في مراحل التحقيق و التدقيق ، بغرض التأكد من السير الحسن و الحقيقي للإجراءات وكذا احترام مبادئ الرقابة الداخلية .

ويكون اختيار الفترة المناسبة للفحص الميداني حسب نوع و هدف المراجعة، فمثلا للتحقق من وجود الأصول لتقييمها في المؤسسة ، فمن المستحسن إجراء الفحوص أثناء الجرد الذي غالبا ما يكون في نهاية الدورة، كما يسمح ذلك بالمراقبة و التدقيق في جميع حسابات المؤسسة.⁶¹

وفيما يلي بعض الاحتياطات التي يجب أن يتخذها المراجع أثناء الفحص الميداني للمؤسسة :

- * إعلام و تنبيه مسبق للمعنيين بالزيارة، فلا داعي للتستر و إخفاء هدف الفحوص.
- * على الملاحظة المادية أن تكون شاملة وكاملة، لفهم جيد للأوضاع المدروسة، وإن لزم الأمر ملاحظتها عدة مرات
- فتقنية الفحص الميداني تستعمل أساسا للتأكد من وجود العناصر المكونة للمؤسسة – بالكمية والكيفية – مما يثبت و يدعم قرارات و توجيهات المراجع عن الحالة الحقيقية لهذه المؤسسة.
- وعموما، يمكن للمراجع ملاحظة و تقييم في المؤسسة ما يلي:⁶²
- * ملاحظة الإجراءات : كعملية التوظيف، خروج ودخول العمال، إعداد الفواتير،... الخ
- * ملاحظة وفحص الأصول: ونقصد بها الملاحظة الكمية و النوعية لأصول المؤسسة (الجرد).
- * ملاحظة و فحص الوثائق : و أمام المراجع زمرة متنوعة من الوثائق و المستندات التي تتداول في المؤسسة (وثائق محاسبية، القوائم ، الإجراءات، القوانين؛ الخ...). و ملاحظة الوثائق لا يعني قراءتها فقط بل الانتباه إلى شكل وطريقة تقديمها (كالإمضاءات على العقود).
- * ملاحظة السلوك و الأداء : ويتم ذلك أثناء عمل الموظفين، بملاحظة الصعوبات التي يتلقونها في تنفيذ أعمالهم أو يمكن أيضا، ملاحظة السلوك، من خلال الاستجابات المختلفة.
- كما نشير إلى أن الملاحظات المادية تتنوع حسب القائم بأدائها، فنميز بين :
- ♦ ملاحظة مباشرة : و هي فحص الأوضاع مباشرة من قبل المراجع.
- ♦ ملاحظة غير مباشرة : و التي يلجأ فيها المراجع إلى طرف آخر الذي يوفر الملاحظات المادية لحساب المراجع و مثالا على ذلك الإجراءات القضائية للمؤسسة.

خلاصة الفصل الثاني :

بعداً من خلال الدراسة التي قمنا بها لإعداد هذا الفصل توصلنا إلى من أجل قيام المراجع بمهنته فلا بد من إتباع منهجية لذلك من اكتساب معرفة عامة حول المؤسسة من خلال تحليل ودراسة العوامل الداخلية والخارجية ، تقييم نظام الرقابة مع تحديد نقاط الضعف والقوة فيه وذلك باستعمال وسائل وأدلة إثبات متعددة ، من طرق علمية ووسائل مادية .

وكذلك وكنتمين للعمل الذي يقوم به المراجع ، القيام بأعداد التقرير الذي يوضح ويكشف حالة المؤسسة ، وهذا

وفق طرق منهجية

الخاتمة العامة

من خلال الدراسة السابقة ومن خلال ما تطرقنا إليه يمكن القول بان للمراجعة دور هام في المؤسسة ، حيث تهتم هذه الأخيرة بالتحقيق في جميع العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة ، وهذا لضمان مدى مصداقية المركز المالي وفق مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي منتظم لعمليات المؤسسة والنظم الموجودة التي أنتجت تلك العمليات بهدف إبداء رأي فني محايد .

ومهما تكن صرامة الرقابة الداخلية للمؤسسة فإنها تبقى دائماً في حاجة إلى المراجعة المستقلة، التي

ومن خلال عرضنا لمهمة المراجعة وكيفية التحقق من حسابات الأصول والخصوم وحسابات التسيير، تم التوصل إلى نتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

❖ إن مراجعة الحسابات أصبحت إحدى الأدوات التحليلية التي تجعل كل مؤسسة تهتدي إليها لتصحيح الاختلالات والانحرافات، كما أنها تبرز وتوضح مدى مصداقية وصحة الوثائق والقوائم المالية التي تتعامل بها المؤسسة.

❖ إن ممارسة المراجعة تتم وفق إطار متكامل ومنتظم من الخطوات المرتبطة طبقا للمعايير المتعارف عليها.

❖ إن اعتماد المراجعة على المعايير المتعارف عليها من شأنها أن تساهم في تقويم نظام المعلومات المحاسبية وإضفاء المصداقية على مخرجاته، وإبداء رأي فني مستقل حول حقيقة أعمال المؤسسة والمركز المالي لها.

❖ إن المراجع يقوم بإثباتات شرعية وصدق حسابات المؤسسة من خلال قيامه بمراجعة خارجية مستقلة والإفصاح عن المخالفات أو الأخطاء التي يكتشفها.

❖ إن الإخلال بتطبيق أو تجاهل أي معيار من معايير المراجعة من قبل المراجع يؤدي إلى التأثير على مصداقية المراجع وأدائه.

❖ إن أي تقصير من المراجع يحمله مسؤولية اتجاه المؤسسة واتجاه نفسه .

تقييم الدراسة :

حيث من خلال ما تم التعرض إليه بشكل مفصل حول مهنة المراجعة والأسس التي تستند إليها وكذا عرض

بعض التقنيات في أداء هذه المهمة سمحت لنا هذه الدراسة المتواضعة من تعميق معارفنا النظرية من جهة ومن جهة أخرى كانت سبب في احتكاكنا بدوي الكفاءة العالية في هذا المجال ، من محافظي حسابات ومحاسبين معتمدين.

قائمة المراجع

أولاً باللغة العربية :

- خالد راغب الخطيب، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات ، دار النشر عمان، ب س ط .
- أحمد خيرت القطار ، مبادئ مراقبة الحسابات المالية ، سنة 1996.
- ثناء القباني ، المراجعة ، الدار الجامعية الاسكندرية ، 2007.
- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الناحية العملية، دار وائل للنشر، عمان، 1999/2000.
- ويليام توماس، وأمرسون هنكي، المراجعة بين التنظيم والتطبيق، تعريب أحمد حامد حجاج وكمال الدين س، دار المريخ، 1986.
- محمد التهامي طواهر و مسعودي صديقي ، المراجعة وتدقيق الحسابات ،الديوان الوطني المطبوعات الجاه ، 2003،
- أبو الفتوح علي فضاله، المراجعة العامة ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، مصر، 1996.
- محمد الفيومي و سمير الصبان، المراجعة بين النظرية والتطبيق الدار الجامعية بيروت، ب س ط.
- محمد سمير الصبان ، عبد الله هلال ، الأسس العلمية و العملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية بيروت 8
- سعيداني شبايكي ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية سنة 3
- منصور عبد الكريم ، المحاسبة العامة ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر سنة 1992.

ثانياً باللغة الفرنسية :

- Hamini Allel : Le contrôle Interne et l'Elaboration du Bilan Comptable, OPU, 1993.
- Hamini Allel : L'audit comptable et financier, BERTI, Alger , 2001.
- MOKHTAR BELAIBOUD, Guide pratique financier et comptable , la maison des livres 2^{eme} édition .

المذكرات :

- عمراني عمر، مزغيش مصطفى، المراجعة المالية على عمليات الاقتراض والإقراض، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، جامعة الجزائر، دفعة 2001.
- أحادة ليلي، مراجعة الحسابات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، جامعة الجزائر، دفعة 2002.
- بلحجلة سفيان ،دراسة وتطبيق مراجعة الحسابات والمراجعة الداخلية في المؤسسة ،مذكرة لنيل شهادة ليسانس جامعة الجزائر ، جوان 2005.
- قاو مصطفى، بن عميرة توفيق ،المراجعة الداخلية في المؤسسة ، مذكرة لنيل شهادة الليسانس جامعة دف 2004 .
- شفوقي كمال ، زيتوني داوود ، محافظ الحسابات و مهمة المراقبة ، فرع تسيير ، جامعة الجزائر، دورة 1998،

الجرائد والمجلات :

- الجريدة الرسمية العدد 20 المؤرخ في 27/03/91 المتعلقة بمهنة محافظ الحسابات .
- Observation Physique dans la mission du commissaire aux comptes ; Revue S.N.C N° 11.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الشكر أولا لله عز وجل الذي منحنا العقل نميز ما ينفعنا وما يضرنا نشكره ونحمد على نعمه .

نتقدم بشكرنا الخالص إلى كل من سقينا من بحر علمه ، مند ان تعلمنا الحروف الأبجدية في الكتاب إلى إتمام هذه الثمرة

شيوخنا الأفاضل

أساتذتنا في كل الأطوار التعليمية

ولا يمكننا أن ننسى أساتذتنا الأفاضل خاصة أساتذة قسم علوم التسيير بجامعة أدرار .

إلى كل عمال وعاملات جامعة أدرار .

الشكر كل الشكر لمن أعانوا بدعواتهم .

